

October 2017

## International Cooperation in Combating Modern Forms of Maritime Piracy

Hanan Malaeb

*Assistant Professor of Public Law, Faculty of Law, University of Qatar (previously),*  
hanan\_malaeb@hotmail.com

Follow this and additional works at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia\\_and\\_law](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law)



Part of the [International Law Commons](#)

---

### Recommended Citation

Malaeb, Hanan (2017) "International Cooperation in Combating Modern Forms of Maritime Piracy,"  
*Journal Sharia and Law*: Vol. 2017 : No. 72 , Article 10.

Available at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia\\_and\\_law/vol2017/iss72/10](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2017/iss72/10)

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in *Journal Sharia and Law* by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact [sljournal@uaeu.ac.ae](mailto:sljournal@uaeu.ac.ae).

---

## International Cooperation in Combating Modern Forms of Maritime Piracy

### Cover Page Footnote

Dr. Hanan Nayef Malaeb Assistant Professor of Public Law, Faculty of Law, University of Qatar  
(previously). [hanan\\_malaeb@hotmail.com](mailto:hanan_malaeb@hotmail.com)

[د. حنان نايف ملاعب]

## التعاون الدولي لمكافحة القرصنة البحرية

الدكتورة  
حنان نايف ملاعب \*

### الملخص

تزايدت أعمال القرصنة البحرية منذ عام ٢٠٠٨ وباتت تشكل خطراً حقيقياً على الأمن والسلم الدوليين. في المقابل، تعالت الأصوات المتقدمة للنصوص القانونية الدولية المعنية بالقرصنة البحرية، وتم اتهامها بأنها عاجزة عن التصدي لهذه الظاهرة المتنامية، كونها اقتصرت على بضع مواد تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

استلزمت تلك الانتقادات مراجعة كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بالقرصنة البحرية، سواء تلك التي تم اعتمادها قبل تزايد أعمالها أو بعد تفاقمها، فاتضح لنا أن الاتفاقيات الدولية المتصلة بالبحار والقرارات الدولية التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة في الأمم المتحدة بعد عام ٢٠٠٨ أشارت جميعها إلى ضرورة الالتزام بمبدأ قانوني عام هو "التعاون الدولي" لقمع أعمال القرصنة البحرية. وبأن اتفاقية عام ١٩٨٢ - على وجه التحديد - شددت على واجب الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة بالالتزام بالتعاون الدولي للقضاء على القرصنة، وذلك في المادة (١٠٠) وفي مواد أخرى عديدة.

\* أجاز للنشر بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٥.  
\* أستاذ القانون العام المساعد - كلية القانون - جامعة قطر (سابقاً).

عند دراسة تلك المواد تجلت لنا حقيقة مفادها أن التعاون الدولي يُعدُّ أمراً أساسياً في مواجهة القرصنة ومعاينة مرتكبيها، وأن أبرز آلياته تتمثل بتبادل المعلومات والبيانات بين الجهات المعنية بقضايا البحار، وهي جهات إنفاذ القانون والقوات البحرية والشرطة المحلية والدولية وسواها، وأن التعاون بين جميع هذه الجهات يجب أن يتم بشكل كلي ومتعدد الاختصاصات، وبأن هناك تحديات جمة تواجه الالتزام بالتعاون أهمها تلك المرتبطة بالمعلومات المتبادلة.

بالرغم من ذلك، تم إنشاء كيانات جديدة -على الصعيدين الإقليمي والدولي- بدأت تتعاون فيما بينها للقضاء على القرصنة البحرية، ونتيجة لجهودها تناقست بالفعل عمليات القرصنة، الأمر الذي استخلصنا منه أن التعاون الدولي إذا ما تم الالتزام به بالشكل الذي أشارت إليه النصوص القانونية الدولية المتاحة وأبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، سيكون كفيلاً بالقضاء على القرصنة البحرية أينما حصلت، ومعاينة مرتكبيها وكل من يشارك أو يسهل وقوعها.

## المقدمة

كثُر الحديث في السنوات الأخيرة عن تفاقم أعمال القرصنة البحرية "Maritime Piracy" قبالة سواحل الصومال وفي خليج غينيا، حيث تعرض الكثير من السفن لاعتداءات وعمليات اختطاف في المياه الإقليمية للصومال وفي أعالي البحار قبالة سواحلها، بما في ذلك سفن تعمل لحساب برنامج الأغذية العالمي. الأمر الذي أدى إلى عواقب وخيمة تتعلق بإيصال المعونة الغذائية وغيرها من أشكال المساعدات الإنسانية إلى الصومال بسرعة وأمان وفعالية، وشكّل أخطاراً جسيمة على سلامة الطرق البحرية التجارية والملاحة الدولية، وبالتالي على السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

أثناء ذلك، لفت بعض فقهاء القانون إلى أنه بالرغم من وجود بعض النصوص القانونية الدولية المحاربة لظاهرة القرصنة البحرية، إلا أنها لم تفِ بالقضاء على هذه الظاهرة أو التخفيف منها. وخلص هؤلاء إلى أن ثمة قصوراً شديداً ينتاب النصوص القانونية الدولية فيما يتعلق بهذا الموضوع أدى إلى عجزها عن ملاحقة القراصنة أو معاقبتهم، وبأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ هي النص القانوني الدولي الأبرز الذي خصص عدداً محدوداً من مواده لمعالجة هذه المواضيع.

تأسيساً على ذلك، أصدر مجلس الأمن الدولي في السنوات القليلة الماضية جملة من القرارات، حث فيها الحكومات بقوة على أن تقوم ضمن أحكام القانون الدولي، بتكثيف جهودها لمنع وقمع أعمال القرصنة و"السطو المسلح" على السفن حيثما ارتُكبت، وحض جميع الدول على أن تتعاون فيما بينها ومع "المنظمة البحرية الدولية" والمنظمات الدولية الإقليمية المعنية بحسب مقتضى الحال، للقضاء على أعمال القرصنة والسطو المسلح في المياه الإقليمية وفي أعالي البحار قبالة سواحل الصومال وغيرها. كما حث الدول على تبادل المعلومات وتقديم المساعدة للسفن التي يهددها أو يعتدي عليها القراصنة، وعلى العمل بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، لتحسين قدراتها على كفالة أمن السواحل والأمن البحري.

لم تقتصر الدعوة إلى الالتزام بالتعاون للقضاء على القرصنة البحرية على قرارات مجلس الأمن التي تم اعتمادها بعد تفاقم هذه الظاهرة، بل وردت هذه الدعوة أيضاً في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي عدد من الاتفاقيات الدولية. حيث تمت الدعوة للتعاون في "اتفاقية جنيف لأعالي البحار لعام ١٩٥٨" و"اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢" و"اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة

ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨". ما يشير إلى أن الالتزام بالتعاون يُعدُّ أمراً أساسياً في قضايا البحار ومن بينها القرصنة.

لكن، ما المقصود بالتعاون الذي طالبت به هذه التشريعات، وكيف يمكن الإفادة منه في قمع القرصنة ومعاقبة فاعليها، وما هي الأسس القانونية التي تؤكد على ضرورة الالتزام بالتعاون الدولي، وهل نوعية التعاون المطلوب للقضاء على القرصنة هي ذاتها التي اعتادها التعامل الدولي في مكافحة الجرائم العادية؟

للإجابة على هذه التساؤلات دققنا في الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة القرصنة البحرية، وبالأخص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ولاحظنا أنه بالرغم من محدودية المواد التي تناولت فيها هذه الاتفاقية موضوع القرصنة البحرية، إلا أنها تضمنت مبدأً قانونياً عاماً، هو "التعاون الدولي"، نصت عليه المادة (١٠٠) ومواد أخرى عدة فيها. واتضح لنا بأن هذا المبدأ لم يُنص عليه حصراً في هذه الاتفاقية، بل ورد أيضاً في معظم قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المعنية بالقرصنة.

بناءً على هذه الملاحظات الأولية، سعيًا لبحث موضوع التعاون الدولي في مكافحة القرصنة البحرية في كافة النصوص القانونية الدولية، بغية التعرف على طبيعة التعاون الدولي المطلوب لقمع القرصنة ومدى أهمية الالتزام بهذا المبدأ، واستخلاص التحديات الرئيسية التي يمكن أن تواجه الالتزام به. واعتمدنا عند معالجتنا لهذه المواضيع على المناهج العلمية المناسبة وعلى عدد من المراجع القيمة، إلا أننا واجهنا ندرة المراجع المتصلة بموضوعنا في المكتبة القانونية العربية، ما اقتضى ترجمة باقية من المراجع الأجنبية الموثوقة بهدف التوصل لنتائج مفيدة، تضمنتها خاتمة البحث، التي زدناها أيضاً بتوصيات ننصح بالعمل بها لتسهيل التعاون الدولي،

حتى يتسنى قمع القرصنة البحرية بالشكل الأمثل.

تم تقسيم البحث إلى مباحث أربعة، كما يلي:

المبحث الأول: ماهية القرصنة البحرية والتعاون الدولي.

المبحث الثاني: الأسس القانونية للتعاون الدولي لمكافحة القرصنة البحرية.

المبحث الثالث: آليات التعاون الدولي لمكافحة القرصنة البحرية وطبيعته.

المبحث الرابع: التحديات الخاصة بالتعاون الدولي في مكافحة القرصنة البحرية.  
خاتمة.

## المبحث الأول

### ماهية القرصنة البحرية والتعاون الدولي

نتيجة لتكرار الدعوة للالتزام بالتعاون للقضاء على القرصنة البحرية في جملة من الاتفاقيات والقرارات الدولية، بات من الضروري التعرف على المقصود بـ "القرصنة البحرية" و"التعاون الدولي" لغةً وقانوناً.

### المطلب الأول:

#### تعريف "القرصنة البحرية"

القرصنة "Piracy" في اللغة، هي لفظة معربة عن اللاتينية "pirate"، تم نقلها أصلاً عن اليونانية "peirates"، ومعناها في أصلها المنقولة عنه "لصوصية البحر" "robbery on the high seas" أو سرقة البحر "sea robber"<sup>(١)</sup>. وفاعل القرصنة:

(1) See, Bruce A. Elleman, Andrew Forbes and David Rosenberg, "Piracy and Maritime Crime - Historical and Modern Case Studies", Naval War College Press, Newport, Rhode Island, 2010, p1.

قرصان، وهو سارق البحر وجمعه قراصنة<sup>(٢)</sup>. أما تعريف القرصنة في "القانون"، فنجد أن الفقه الدولي لم يتفق على تعريف موحد للقرصنة البحرية، بل اشتملت معظم التعاريف الواردة في النصوص القانونية الدولية على تعداد عناصر القرصنة البحرية الأساسية والأعمال التي يقوم بها القراصنة - كما سيرد معنا - . وفيما يلي أبرز هذه التعاريف، كما وردت في اتفاقية جنيف لأعالي البحار عام ١٩٨٥ واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢.

### الفرع الأول:

#### تعريف القرصنة البحرية في معاهدة جنيف ١٩٥٨ لأعالي البحار

يعتبر تعريف القرصنة في هذه الاتفاقية أول تعريف مُعتمد من قبل عدد من الدول، حيث جاء وفق المادة (١٥) من هذه الاتفاقية بأن القرصنة "عبارة عن إتيان أعمال إكراه واستيلاء في البحر خارج نطاق أي دولة". بهذا، اقتصر تعريف القرصنة بحسب هذه الاتفاقية على الأعمال التي تُرتكب في أعالي البحار، ولم يتضمن أي إشارة لما يقع في المياه الخاضعة لسيادة الدولة. علماً أن هذه الاتفاقية اشترطت في بند آخر أن تتم أعمال القرصنة لتحقيق أغراض "خاصة" وبواسطة أعمال العنف والحجز والسلب، كما شددت على أعمال الاشتراك والتسهيل واعتبرتها أعمال قرصنة كمباشرة العمل نفسه. كذلك، نصت على طبيعة الوسائط المستخدمة في أعمال القرصنة البحرية، وبأنها يمكن أن تكون خاصة أو رسمية، وأن للطبيعة الخاصة حالتين: الأولى، أن تكون من سفينة ضد سفينة أخرى في أعالي البحار، والثانية، أن تقع من السفينة ضد أشخاص أو أموال أو ممتلكات في مكان خارج

(٢) راجع، د. محمد بن عبدالعزيز سعد اليمني، "القرصنة البحرية - دراسة فقهية مقارنة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ٢٨ العدد ٥٥، ص ٢١٠.



[د. حنان نايف ملاعب]

ولاية أي دولة. أما بالنسبة للطبيعة الرسمية للقرصنة، فتتمثل بأن يتمرّد طاقم السفينة الحكومية أو الحربية بقصد ارتكاب عمل من أعمال القرصنة التي نصت عليها المادة (١٥)<sup>(٣)</sup>.

## الفرع الثاني:

### تعريف القرصنة البحرية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢

اعتمدت اتفاقية عام ١٩٨٢ في المادة (١٠١) تعريفاً للقرصنة البحرية<sup>(٤)</sup> تبنته لاحقاً "المنظمة البحرية الدولية - IMO International Maritime Organization"<sup>(٥)</sup>. جاء تعريف القرصنة في هذه الاتفاقية متوافقاً في معظم عناصره مع تعريفها في

(٣) راجع المادة (١٥) من معاهدة جنيف ١٩٥٨ لأعالي البحار، التي نصت على أنه يُعدّ من قبيل أعمال القرصنة الأفعال التالية: ١- أي عمل غير قانوني ينطوي على العنف أو الحجز أو القيص أو السلب يرتكب لأغراض خاصة، بواسطة طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة ويكون موجهاً: أ- في أعالي البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى أو ضد أشخاص أو أموال على ظهر مثل هذه السفينة أو الطائرة. ب- ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو أموال خارج نطاق الاختصاص لأية دولة. ٢- أي عمل يعد اشتراكاً اختيارياً في إدارة سفينة أو طائرة مع العلم بأن السفينة أو الطائرة تمارس القرصنة. ٣- أي عمل من أعمال التحريض أو التيسير العمدي للقيام بفعل من الأفعال المبيّنة في الحالتين السابقتين. وأضافت المادة (١٦) من الاتفاقية حالة أخرى وهي وقوع أعمال القرصنة من سفينة أو طائرة حربية أو عامة أو حكومية إذا تمرّد طاقمها واستولوا عليها وتحكّموا في السيطرة عليها.

(٤) جاء تعريف القرصنة في اتفاقية عام ١٩٨٢، في المادة (١٠١) كما يلي: "أي عمل من الأعمال التالية يشكل قرصنة: أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أي عمل سلب يرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة، ويكون موجهاً: ١) في أعالي البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى، أو ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة أو على متن تلك الطائرة.

٢) ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان يقع خارج ولاية أية دولة. أي عمل من أعمال الاشتراك الطوعي في تشغيل سفينة أو طائرة مع العلم بوقائع تصفي على تلك السفينة أو الطائرة صفة القرصنة.

ج- أي عمل يحرض على ارتكاب أحد الأعمال الموصوفة في إحدى الفقرتين الفرعيتين (أ) أو (ب) أو يسهل عن عمد ارتكابها".

(٥) "المنظمة البحرية الدولية" هي إحدى منظمات الأمم المتحدة، معنية بشؤون صناعة النقل البحري وإصدار الاتفاقية البحرية التي تهدف إلى تحقيق السلامة وحماية البيئة والأمن البحري، تأسست عام ١٩٤٨.

اتفاقية جنيف ١٩٨٥ لأعالي البحار، حيث أجمعت الاتفاقيتان على ضرورة أن يكون الهدف من القرصنة "خاصاً"، وأن تتم في أعالي البحار. نتيجةً لذلك، رأى البعض أن هذا التقييد لمكان ارتكاب افعال القرصنة (في أعالي البحار) وإن كان مبرراً بالنسبة لاتفاقية جنيف لأنها تُعنى بأعالي البحار، إلا أنه غير مبرر في اتفاقية عام ١٩٨٢ كونها جاءت شاملة. وعليه، اتفق فقهاء القانون الدولي العام على تعريف محدد للقرصنة يجمع بين العناصر التالية:

**طبيعة العمل:** بأن يكون عنيفاً وغير مشروع ولا يقره القانون الدولي العام (بهذا تخرج الأعمال غير العنيفة كالسرقة التي تتم داخل السفن أو في الموانئ وغيرها من أعمال القرصنة البحرية).

**طبيعة الأشخاص الذين يصدر منهم العمل:** وهم الأفراد (فلو صدر الفعل من الدولة عبر سفنها الحربية سواء في حالة الحرب أو قبل إعلانها، لا يُعد حينها قرصنة). **صفة من يوجه إليه العمل الإجرامي:** إذ يُشترط أن يوجه إلى الأشخاص والأموال.

**مكان ارتكاب الفعل:** حيث يُشترط وقوعه في أعالي البحار التي لا تخضع لسيادة الدول (وهذا يُخرج ما يقع في المياه الإقليمية والداخلية للدول. بذلك، فإن القرصنة البحرية هي التي تقع في البحار العالية، أما ما يقع في المياه الإقليمية للدول، والداخلية، والأنهار من أعمال عنف فتعرف بأعمال "السطو المسلح على السفن". وبالتالي يكون القانون المطبق في حالة القرصنة البحرية هو القانون الدولي، بينما القانون المطبق في حالة السطو المسلح هو قانون الدولة التي وقعت الجريمة في حدودها)<sup>(٦)</sup>.

(٦) راجع: د. علي حسن الشرفي، "الإرهاب والقرصنة البحرية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقات الدولية"، دراسة منشورة في "الإرهاب والقرصنة البحرية"، الرياض، مركز الدراسات والبحوث - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٢٥.

[د. حنان نايف ملاعب]

**الباعث أو الهدف:** بأن تهدف أعمال القرصنة لتحقيق منفعة خاصة (بالتالي، تخرج الأعمال التي تتعلق بتحقيق غاية سياسية أو غيرها من نطاق القرصنة).  
بذلك، أضحت تعد الأفعال التي تتوفر فيها كافة هذه العناصر "قرصنة بحرية".

### المطلب الثاني:

### تعريف "مبدأ التعاون الدولي"

إن القول بأن التعاون الدولي "مبدأ قانوني عام"، يقتضي منا تعريف ماهية "التعاون" لغة وقانوناً، الأمر الذي سنتناوله في هذا المطلب، كما يلي:

### الفرع الأول:

### تعريف "التعاون"

يعود مُصطلح "التعاون" في أصل اشتقاقه إلى اللغة اللاتينية Cooperare، الذي يعني "العمل معاً"<sup>(٧)</sup>. أما في اللغة العربية، فأصل "التعاون" كلمة (عون)، يقال: تعاون القوم: أي أعان بعضهم بعضاً. والعَوْن: الظهير على الأمر، والجمع: أعوان<sup>(٨)</sup>. أما الفعل فهو (يتعاون)، والفاعل (متعاون). بهذا نخلص، إلى "أن مصطلح "التعاون" يعني العمل معاً".

أُعطي التعاون من قبل اللغويين والقانونيين تعاريف جمة، إلا أن التعريف القانوني الأوفق والأشمل للتعاون، يمكن أن يكون "فعل، يتم بشكل غير منفرد، بقصد تحقيق غاية ما أو أكثر".

(٧) انظر: جبرار كورنو، "معجم المصطلحات القانونية"، ترجمة: منصور القاضي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص ٤٧٩.

(٨) راجع: محمد أبو بكر عبد القادر الرازي، "مختار الصحاح"، (د. م.)، مكتبة المنار، (د. ت)، ص ٤٦٣ و ٤٦٤.

يمكن أن يتخذ التعاون الشكل "الثنائي" أو أن يتخذ الشكل "الجماعي". كذلك، يمكن أن يصنّف بأنه "داخلي، وطني أو عادي" وذلك عندما تكون الأطراف المتعاونة بضعة أفراد أو جماعات ضمن دولة واحدة، أو أن يصنّف بأنه "تعاون دولي" إذا ما قام بالفعل عدد من أشخاص القانون الدولي العام، أي دول مع بعضها أو مع منظمات دولية عالمية أو إقليمية، أو بين منظمات دولية عدة. بذلك، يمكن أن يُعرّف التعاون الدولي بأنه فعل مشترك يتم بشكل ثنائي أو جماعي بين أشخاص القانون الدولي العام (دول، منظمات دولية عالمية، منظمات دولية إقليمية،...)، بقصد تحقيق نتائج لجميع المتعاونين، في حقلٍ أو أكثر في الحياة الدولية.

### الفرع الثاني:

## التعاون الدولي مبدأ قانوني عام

إلى جانب القانون الاتفاقي والقانون العرفي، هناك مصدر ثالث للقانون الدولي يُعرف بـ "المبادئ العامة للقانون". يُقصد بهذا المصطلح بعض المبادئ القانونية المشتركة التي يمكن للدول عندما لا يكون بينها علاقات قائمة على قاعدة اتفاقية أو عرفية أن ترجع إليها وأن تستوحي منها الحلول لمعالجة خلافاتها القائمة أو المتوقعة. غير أن المبادئ العامة للقانون ليست مكتوبة، بالرغم من أنها من المصادر الهامة في القانون الدولي العام وفق نص المادة (٣٨) من "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"، التي بينت أن هذه المحكمة تفصل "في المنازعات التي تُرفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن: ... ج) مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة".

بالرغم من عدم تدوين المبادئ العامة للقانون في النصوص القانونية الدولية بشكل مفصل، إلا أنه تمت الإشارة إليها بشكل صريح أحياناً وضمني أحياناً أخرى

[د. حنان نايف ملاعب]

في معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. من بين هذه المبادئ العامة على سبيل المثال لا الحصر، العقد شريعة المتعاقدين، حسن النية، عدم مشروعية التعسف في استعمال الحق، احترام استقلال الدول وعدم التدخل في شؤونها، والتعاون الدولي....الخ<sup>(٩)</sup>.

في الحقيقة، لهذه المبادئ قيمة قانونية كبيرة في الحفاظ على حسن العلاقات الدولية، إذ لا يمكن أن تحيا الدول مثلاً دون أن تمتن أوأصر التعاون مع الدول أو المنظمات الدولية الأخرى. لذلك، تمت الدعوة للالتزام بهذه المبادئ ومن بينها "مبدأ التعاون" في كثير من النصوص الدولية، نظراً للحاجة الملحة للالتزام بهذا المبدأ وللآمال المعقودة على نتائج التقيد به لمعالجة شتى القضايا الدولية المعاصرة، ومن بينها قضية مكافحة القرصنة البحرية.

## المبحث الثاني

### الأسس القانونية للتعاون الدولي لمكافحة القرصنة البحرية

أشار القاضي هلموت تويرك Judge Helmut Tuerk من "المحكمة الدولية لقانون البحار" The International Tribunal for the Law of the Sea<sup>(١٠)</sup> إلى أن "ممارسة القرصنة البحرية حدثت على نطاق واسع على مر القرون، إلا أنها ما زالت تشكل تهديداً. نتيجة لذلك، كل الدول ليس فقط لديها الحق، ولكن أيضاً عليها واجب اتخاذ إجراءات لكبح أنشطة القرصنة"<sup>(١١)</sup>. بهذا، توقع القاضي تويرك أن

(٩) راجع: د. محمد المجذوب، "القانون الدولي العام"، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣، ص ١١٢-١١٤.  
(10) See, <https://www.itlos.org/index.php?id=15&L=0>

(11) Helmut Tuerk, "Combating Terrorism at Sea- the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation", spring, 2008, *International & Comparative Law Review* 15 U. Miami Int'l & Comp. L. Rev. 337. Available at: <https://litigation-essentials.lexisnexis.com/webcd/app?action=DocumentDisplay&crawlid=1&doctype=cit>

تتخذ الدول تدابير على المستوى المحلي تتمثل (مثلاً) بتجريم القرصنة، وأخرى على المستوى الدولي تتجلى بالالتزام بالتعاون بين الدول ومن خلال المنظمات الدولية. إلا أن هذا التعاون الذي دعا إليه القاضي تويرك لا يمكن أن يتم كيفما اتفق، إذ لا بد من وجود نصوص قانونية محلية ودولية يُبنى عليها. الأمر الذي يقتضي التحقق منه، خاصة في ظل تعالي الأصوات المنددة بندرة النصوص القانونية الدولية المعنية بمكافحة القرصنة<sup>(١٢)</sup>.

### المطلب الاول:

#### التعاون الدولي لمكافحة القرصنة في النصوص القانونية الدولية

نوهت الاتفاقيات الدولية المعنية بالبحار بأهمية التعاون الدولي في هذا النوع من القضايا الدولية، فمثلاً نصت ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ على "أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تحذوها الرغبة في أن تسوي بروح التفاهم المتبادل والتعاون كل المسائل المتصلة بقانون البحار". كذلك، ورد التعاون الدولي في ذات الاتفاقية في أكثر من مناسبة، منها مثلاً المادة (٤١) المعنية بالممرات البحرية، والمادة (٤٣) المعنية بالمضائق، والمواد (٦١ و ٦٢) المعنيتان بالموارد الحية في البحار، والمادة (١٢٣) التي نصت على تعاون الدول المجاورة للبحار المغلقة أو شبه المغلقة، والمادة (١٤٣) التي أشارت إلى التعاون في المجال البحوث العلمية البحرية، وفي مواد أخرى كثيرة لا حصر لها<sup>(١٣)</sup>. أما التعاون الدولي لقمع القرصنة

e&docid=15+U.+Miami+Int'l+%26+Comp.+L.+Rev.+337&srctype=smi&srcid=3B15&key=922f8efd23d0ab80bab7c17dab790b9 (1st Sep. 2014).

(12) See, Dr. Lawrence Azubuike, "International Law Regime against Piracy", Annual Survey of International & Comparative Law", The Berkeley Electronic Press, 2009, Vol. 15, Issue 1, pp.43.

(١٣) وهي المواد: (٦٤)، (٦٥)، (٦٦)، (٦٩)، (٧٠)، (٧٤)، (٨٣)، (٩٤)، (٩٨)، (١٠٠)، (١٠٨)، (١٠٩)، (١١٨)، (١٢٣)، (١٢٩)، (١٣٠)، (١٣٨)، (١٤٣)، (١٤٤)، (١٥٠)، (١٥١)، (١٦٠)، (١٦٥)، (١٦٩)، (١٩٧)، (٢٠٠).

[د. حنان نايف ملاعب]

البحرية تحديداً، فقد أكدت عليه هذه الاتفاقية بأنه "واجب"، وذلك في المادة (١٠٠) التي جاءت بعنوان "واجب التعاون في قمع القرصنة"، حثت فيها على أن "تتعاون جميع الدول إلى أقصى حد ممكن في قمع القرصنة في أعالي البحار أو في أي مكان آخر خارج ولاية أية دولة"<sup>(١٤)</sup>.

تعد المادة (١٠٠) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ فريدة من نوعها، نتيجة لتحقيق أمرين فيها: الأول، كونها الحكم الوحيد في هذه الاتفاقية الذي حمل عنوان "واجب التعاون"<sup>(١٥)</sup>، والثاني، لأنها استخدمت في كل ما يتعلق بهذا الالتزام أقوى الصيغ الواردة في ذات الاتفاقية، والمتمثلة بواجب جميع الدول بأن تتعاون "إلى أقصى حد ممكن"<sup>(١٦)</sup>. بهذا، تجاوزت المادة (١٠٠) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ الاقتراح الذي كان قد وضعه فريق العمل الأكاديمي المعروف باسم "مشروع الأبحاث في جامعة هارفارد عام 1932 Harvard Research in International Law, Draft Convention on Piracy"<sup>(١٧)</sup>، والذي شكل في وقت

(٢٠١)، (٢١١)، (٢١٧)، (٢٢٦)، (٢٣٥)، (٢٤٢)، (٢٤٣)، (٢٤٤)، (٢٦٦)، (٢٦٨)، (٢٧٠)، (٢٧٣)، (٢٧٦)، (٢٧٧)، (٢٧٨)، (٣٠٣).

(١٤) نص المادة (١٠٠) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

(١٥) قارن مع سائر الفروع أو الأحكام المتصلة بالتعاون الواردة في اتفاقية قانون البحار مثل القسم (٢) الذي جاء تحت عنوان (التعاون الإقليمي والعالمي)، أو الجزء (١٢) بعنوان (حماية وحفظ البيئة البحرية) أو القسم (٢) بعنوان (التعاون الدولي) من الجزء (١٣) بعنوان (البحوث العلمية البحرية). يلاحظ أن عناوين تلك الأحكام لا تتضمن إشارة محددة إلى "واجب التعاون".

(١٦) قارن مع صياغة أحكام أخرى من اتفاقية قانون البحار التي ذكرت مثلاً أن "تتعاون الدول" (المادتان ١٠٨-١٠٩)، أو "ينبغي أن تتعاون" (المادة ١٢٣) أو حتى "قد تتعاون" (مثل المادة ١٢٩). تنص أحكام أخرى على أن "الدول يجب أن تتعاون بنشاط" (المادة ٢٧٣) أو تشير إلى التعاون "بقدر الإمكان" (المادة ١٩٩). بهذا يلاحظ أنه لم تحتو أي مادة على تعليمات أوضح في التعاون كما تقضي بذلك المادة (١٠٠).

(17) For more information about "Harvard Research In International Law, Draft Convention on Piracy 1932", see, Kristina Johansson, "Changes in the Views on Jurisdiction over Piracy under International Law", 2006, available on: <http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordId=1558803&fileId=1564776> (2nd Sep. 2014).

لاحق أساس المناقشات التي جرت حول القرصنة من قبل لجنة القانون الدولي وفي المفاوضات المعنية بأحكام القرصنة التي تضمنتها اتفاقية جنيف لأعالي البحار لعام ١٩٥٨. حيث نصت المادة (١٨) من مشروع أبحاث جامعة هارفارد، على ما يلي: "اتفق الأطراف في هذه الاتفاقية لجعل كل الاستخدام الملائم لسلطاتها لمنع القرصنة، بشكل فردي وبالتعاون مع الغير"<sup>(١٨)</sup>.

بهذا، نلاحظ أن تأكيد المادة (١٠٠) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ على واجب الالتزام بالتعاون "إلى أقصى حد ممكن" لمكافحة القرصنة، يشكل رسالة أوضح مما كان متوقعا أصلاً في اتفاقية جنيف لأعالي البحار لعام ١٩٥٨ وكذلك من المقصود في اقتراح مشروع الأبحاث في جامعة هارفارد لعام ١٩٣٢. بالرغم من ذلك، لم تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ الالتزامات المقررة التي يجب أن تقع ضمن نطاق التزام الدول بالتعاون، وهي بذلك، تركت باب الاجتهاد مفتوحاً للتفسير فيما يتعلق بالوسائل التي ينبغي أن تستخدمها الدول للوفاء بالتزاماتها. مع العلم بأن تقاعس الدول عن التعاون أو عدم تعاونها لمكافحة أعمال القرصنة أو إهمالها القيام بذلك، يُعدُّ إخلالاً بواجب قانوني وأخلاقي أرسى أسسه القانون الدولي.

حول واجب الالتزام بالتعاون لمكافحة القرصنة وفق المادة (١٠٠) من اتفاقية عام ١٩٨٢، أكد السيد جاك لانغ Mr. Jack Lang المستشار الخاص الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة لمعالجة المسائل القانونية المتصلة بأعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال، على "أن توافر المرونة بصياغة المادة (١٠٠) ينبغي ألا يُستخدم كذريعة لعدم ملاحقة القراصنة"<sup>(١٩)</sup>. بالمثل، شدد البروفيسور روديفر ولفروم

(18) Ibid.

(١٩) انظر، تقرير "المستشار الخاص" للأمين العام المعني "بالمسائل القانونية المتصلة بالقرصنة قبالة ساحل الصومال"، ٢٥ يناير ٢٠١١، S/2011/30، الفقرة (٤٩). متوفر على:



Professor Rüdiger Wolfrum الرئيس السابق "للمحكمة الدولية لقانون البحار" على أن "السفينة التي لها الحق في التدخل لمكافحة القرصنة، لا يجوز لها دون مبرر مقبول، أن تغض الطرف عن مثل هذه الأفعال." وذهب البروفيسور لفروم خطوة أبعد بقوله إن "إعطاء العين العمياء لأنشطة القرصنة، يُعد بحد ذاته عملاً من أعمال القرصنة". وعليه، اقترح أن تخضع الدول التي تسمح بأنشطة القرصنة إلى تدخل من قبل مجلس الأمن لمعاقبتها. بهذا نستدل، بأن القرصنة البحرية تُعدُّ بنظر الفقه الدولي قضية خطيرة تستلزم تعاوناً دولياً فعلياً للقضاء عليها.

بشكل مماثل، نصت "اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد "سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨" في بعض موادها، وتحديدًا المواد (١٣) و(٣) على ضرورة أن تتعاون "الدول الأطراف" في منع الجرائم المحددة بهذه الاتفاقية<sup>(٢٠)</sup>. وعلى الرغم من عدم استخدام هذه الاتفاقية لمصطلح "القرصنة" على وجه التحديد، إلا أن الجرائم المذكورة في المادة (٣)<sup>(٢١)</sup> مثل الاستيلاء على سفينة بالقوة،

[http://cil.nus.edu.sg/wp/wp-content/uploads/2010/10/Lang\\_report\\_S-2011-301.pdf](http://cil.nus.edu.sg/wp/wp-content/uploads/2010/10/Lang_report_S-2011-301.pdf) (1st Sep. 2014).

(٢٠) حيث نصت (المادة ١٣) على أن: "١- تتعاون الدول الأطراف في تلافى الأفعال الجرمية المحددة في المادة (٣) وخصوصاً عن طريق: (أ) اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة كي تمنع القيام على أراضيها بالإعداد لارتكاب تلك الأفعال الجرمية ضمن أراضيها أو خارجها. (ب) تبادل المعلومات طبقاً لقوانينها الوطنية، وتنسيق الإجراءات الإدارية وغيرها المتخذة حسبما هو مناسب لتلافي ارتكاب الأفعال الجرمية المحددة في المادة ٣".

(٢١) حيث نصت المادة (٣) على ما يلي: "١- يعتبر أي شخص مرتكباً لجرم إذا ما قام بصورة غير مشروعة وعن عمد بما يلي: الاستيلاء على سفينة أو السيطرة عليها باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو باستعمال أي نمط من أنماط الإخافة، ممارسة عمل من أعمال العنف ضد شخص على ظهر السفينة إذا كان هذا يمكن أن يعرض للخطر الملاحة الآمنة للسفينة، ج- تدمير السفينة أو إلحاق الضرر بها أو بحمولتها مما يمكن أن يعرض للخطر الملاحة الآمنة لهذه السفينة. د- الإقدام، بأية وسيلة كانت، على وضع، أو التسبب في وضع نيطة أو مادة على ظهر السفينة يمكن أن تؤدي إلى تدميرها أو إلحاق الضرر بها أو بحمولتها مما يعرض للخطر أو قد يعرض للخطر الملاحة الآمنة للسفينة. هـ- تدمير المرافق الملاحة البحرية أو إلحاق الضرر البالغ بها أو عرقلة عملها بشدة، إذا كانت مثل هذه الأعمال يمكن أن تعرض للخطر الملاحة الآمنة للسفينة. و- نقل معلومات يعلم أنها زائفة وبالتالي تهدد الملاحة الآمنة للسفن. ز- جرح أو قتل أي شخص عند ارتكاب أو محاولة ارتكاب الأفعال الجرمية المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (و).

ينطبق على أعمال القرصنة<sup>(٢٢)</sup>. الأمر الذي يُظهر أن واجب الالتزام بالتعاون - بحسب الاتفاقيات الدولية - يعدُّ جوهرياً في عمليات مكافحة القرصنة البحرية.

بالرغم من أهمية هذه الاتفاقيات، إلا أنها لم تكفٍ لقمع القرصنة، لذا، صدرت مجموعة من القرارات الدولية المعنية بهذا الموضوع، منها:

### - قرارات صدرت عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة:

حيث أصدر مجلس الأمن سلسلة قرارات معنية بتهديدات القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة ساحل الصومال وفي خليج غينيا، حث فيها جميع الدول على التعاون مع بعضها البعض ومع المنظمات الدولية في مكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر<sup>(٢٣)</sup>. ودعا في تلك القرارات الدول لعقد اتفاقيات بين بعضها في المنطقة لتسهيل محاكمة القراصنة، وإيجاد نظام تعاون دولي ومركز لتبادل المعلومات<sup>(٢٤)</sup>.

جاء اعتماد مجلس الأمن لهذه القرارات إثر صدور تحليلات قانونية تُفيد بإمكانية القراصنة الهروب من القانون، بالزعم بأن تعريف القرصنة الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة قانون البحار لعام ١٩٨٢ لا ينطبق عليهم، نظراً لأن دوافعهم "سياسية" وليست "خاصة" كما نصت الاتفاقية، حيث حدد تعريف "القرصنة" الوارد في

(22) See, Milena Sterio, "Piracy Off the Coast of Somalia - The Argument for Pirate Prosecutions in the National Courts of Kenya, The Seychelles, and Mauritius", Cleveland State University - Cleveland-Marshall College of Law, October 26, 2012, *Amsterdam Law Forum*, Vol. 4, No. 2 (2012), pp. 104-123. Available on:

[https://papers.ssrn.com/sol3/Data\\_Integrity\\_Notice.cfm?abid=2167428](https://papers.ssrn.com/sol3/Data_Integrity_Notice.cfm?abid=2167428) (3rd Sep. 2014).

(٢٣) فمثلاً، في ما يتعلق بالوضع في الصومال، انظر، قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٨١٦) ٢ يونيو ٢٠٠٨، الفقرة (٣). فضلاً عن أن جميع "قرارات مجلس الأمن" التي صدرت لاحقاً في هذا الشأن أبرزت أهمية التعاون الدولي. فمثلاً، في ما يتعلق بالوضع في خليج غينيا، انظر القرار رقم (٢٠١٨) بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١١، والقرار رقم (٢٠٣٩) بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠١٢.

(24) See, Mario Silva, "Somalia: State Failure, Piracy, and the Challenge to International Law", *Virginia Journal of International Law*, Vol. 50-3, pp. 572.

[د. حنان نايف ملاعب]

المادة (١٠١) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ القرصنة "بأنها أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز، أو أي عمل سلب يُرتكب لأغراض خاصة".  
- قرارات صدرت عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة:

سلطت الجمعية العامة الضوء في عدد من قراراتها على أهمية التعاون الدولي والإقليمي بكل ما يتعلق بالبحار والمحيطات، وورد في الفقرة (٦١) من قرار الجمعية العامة ١١١/٦٣ بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٠٨، أن "الجمعية العامة... تعترف بالدور الحاسم للتعاون الدولي على المستويات العالمية والإقليمية،... في مكافحة التهديدات للأمن البحري، بما في ذلك القرصنة، وفقاً للقانون الدولي، والسطو المسلح في البحر...". وكررت الجمعية العامة هذا الموضوع في قراراتها السنوية بشأن المحيطات وقانون البحار<sup>(٢٥)</sup>.

## المطلب الثاني:

### تفسير التعاون الدولي لمكافحة القرصنة في اتفاقية عام ١٩٨٢

يُعدُّ التعاون الدولي موضوعاً أساسياً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢<sup>(٢٦)</sup>، لذا، يمكن التوصل من مجمل مواد هذه الاتفاقية إلى بعض الاستنتاجات التي تتعلق بطبيعة التعاون المطلوب والإجراءات القانونية التي يُتوقع من الدول القيام بها لمكافحة القرصنة البحرية بالاستناد إلى هذا المبدأ القانوني العام. إذ يمكن أن تُفسر المادة (١٠٠) من هذه الاتفاقية على نطاق واسع، بالاستناد إلى الحكم الوارد

(٢٥) انظر، قرارات الجمعية العامة:

الفقرة (٨١) من قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة رقم A/RES/66/231 بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١١، (في الدورة السادسة والستين، البند ٧٦ (أ) من جدول الأعمال، بشأن المحيطات وقانون البحار).  
الفقرة (٨٨) من قرار الجمعية العامة رقم A/RES/67/78 بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٣. (في الدورة السابعة والستين، البند ٧٥ (أ) من جدول الأعمال، بشأن البحار والمحيطات).

(26) See, Yoshifumi Tanaka, "The International Law of the Sea", (Cambridge University Press, 2012), pp. 4.

فيها بصيغة (واجب التعاون "إلى أقصى حد ممكن" "to the fullest extent possible"). حيث تعد هذه المادة بصيغتها الواضحة دليلاً قوياً على واجب الالتزام بالتعاون في مواجهة القرصنة. علماً أن هذا الواجب يرتبط أيضاً مع واجب الالتزام "بمبدأ حسن النية Good Faith"<sup>(٢٧)</sup> في الوفاء بالالتزامات التي تضمنتها الاتفاقية<sup>(٢٨)</sup>.

نذكر، بأن مبدأ حسن النية ورد أيضاً صراحة في المادة (٣٠٠) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، التي نصت على ضرورة أن "تفي الدول الأطراف بحسن نية بالالتزامات التي تتحملها بموجب هذه الاتفاقية". ما يُفيد بأن الدولة التي تكون في وضع يمكنها من التصرف وتفشل في القيام بالأفعال التي تشكل تعاوناً، تتحمل عبء تبرير فشلها.

تأسيساً على ما تقدم، وبهدف ضمان الالتزام بالتعاون الدولي لمكافحة القرصنة البحرية، اقترح فقهاء القانون الدولي بأن يطبق لتقييم الامتثال بواجب التعاون "مبدأ العناية الواجبة"<sup>(٢٩)</sup>، وهو مبدأ أساسي في القانون الدولي، مستخدم في مجالات

(٢٧) "حسن النية Good Faith" مصطلح مكون من شقين، هما "حسن" وهو ضد القبح، و"النية" من نوى أي عزم. أي العزم الحسن أو الجيد، أو السلوك المستقيم أو على الأقل الطبيعي الذي يتطلبه على وجه الخصوص تنفيذ الموجب. راجع: جيرار كورنو، مرجع سابق، ص ٦٨٤.

(٢٨) تم الاعتراف بمبدأ حسن النية كأحد المبادئ الأساسية التي تحكم تنفيذ الالتزامات القانونية، أيأ كان مصدرها. وذلك في المادة (٢٦) من "اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩" التي نصت على أن: "كل معاهدة نافذة ملزمة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية".

(٢٩) يُعد "مبدأ العناية الواجبة Due Diligence" التزاماً تقليدياً في القانون الدولي العام. وهو يترتب على مبدأ السيادة، ويعني أن تحرص الدولة، من خلال ما يتسنى لها من وسائل، على ألا تتم فوق الأراضي الواقعة تحت ولايتها القضائية أو تحت سيطرتها أية أنشطة من شأنها الإضرار بمصالح الأجانب المقيمين بها أو انتهاك حقوق الدول الأخرى. ويجد الالتزام بمبدأ العناية الواجبة تطبيقاً خاصاً له فيما يتعلق بمسألة الإرهاب. وقد تم وضع وتطوير الالتزام بمبدأ العناية الواجبة بالتوازي مع الالتزام الواقع على عاتق الدول بضرورة العمل على احترام حقوق الإنسان من جهة، واحترام القانون الإنساني من جهة أخرى. راجع: "دليل الإدماج التشريعي وتطبيق الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، (د.م)، (د.ن)، (د.ت)، ص ٦٨ و ٦٩.

[د. حنان نايف ملاعب]

مختلفة منها القانون البيئي، وتم الاحتجاج به أمام المحاكم الدولية في قضايا عدة<sup>(٣٠)</sup>، كما استنتجت لجنة القانون الدولي "أن مبدأ العناية الواجبة" يمكن استخلاصه كأساس لقياس حماية البيئة من الضرر في عدد من الاتفاقيات الدولية"، منها المادة ١٩٤(١) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التي نصت على "تدابير منع وتقليل ومكافحة تلوث البيئة البحرية"، مع أنها لم تستخدم مصطلح "العناية الواجبة" بشكل صريح.

تكمن أهمية معيار العناية الواجبة بأنه يشكل أداة يستخدمها أصحاب الحقوق لمساءلة الدول، نظراً لتوفيره "إطار تقييم" للتحقق مما يُشكل وفاءً فعلياً بالتزامات الدولة وتحليل ما تقوم به أو تمتنع عن القيام به من أفعال<sup>(٣١)</sup>. فضلاً عن أنه ينطوي على الحد الأدنى من الجهود التي يجب أن تتعهد بها الدولة للوفاء بمسؤولياتها الدولية. لذا، قيل إن "مبدأ العناية الواجبة يقتضي الالتزام ببذل أفضل جهد للدولة". انعكس هذا القول في الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية لقانون البحار عام ٢٠١٠ في موضوع "المسؤوليات والالتزامات" Responsibilities and Obligations، حيث خلصت المحكمة إلى أن "التزام الدولة الراعية" بضمان "العناية الواجبة" هو "التزام بنشر الوسائل الكافية لممارسة أفضل الجهود الممكنة، بأقصى درجة ممكنة، للحصول

(30) See, "Pulp Mills on the River Uruguay (Arg. v. Uru.)", International Court of Justice, Judgment, 20 April, 2010; Seabed Disputes Chamber of the International Tribunal for the Law of the Sea, Responsibilities and Obligations of States Sponsoring Persons and Entities with Respect to Activities in the Area, Advisory Opinion, [hereinafter "Responsibilities and Obligations Advisory Opinion"]. Available on:

<http://www.asil.org/insights/volume/15/issue/7/advisory-opinion-seabed-disputes-chamber-international-tribunal-law-sea-> (1st Sep. 2014).

(٣١) راجع: "تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه"، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثالثة والعشرون، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٤ مايو ٢٠١٣، ص ١.

على هذه النتيجة<sup>(٣٢)</sup>، وإلى "أن معيار واجب الحرص يجب أن يكون أشد للأنشطة الأكثر خطورة"<sup>(٣٣)</sup>. الأمر الذي يتفق مع إشارة اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ إلى واجب التعاون في قمع القرصنة ونصها على أن يتم التعاون فيه إلى أقصى حد ممكن، لإدراكها خطورة تنامي القرصنة البحرية على المجتمع الدولي<sup>(٣٤)</sup>.

بهذا يتضح لنا أن القانون الدولي شدد في موضوع مكافحة القرصنة البحرية تحديداً، على أن الأخذ بمعيار العناية الواجبة يقتضي من جهود الدول أن تكون أعلى من "الحد الأدنى" أو من "المعقولة"، وأنه بدلاً من ذلك، نادى بأن جهود الدول ينبغي أن تستند لمعيار "أقصى الجهود". نتيجة لذلك، أضحي الامتثال للمادة (١٠٠) من قانون البحار لعام ١٩٨٢ يتطلب توافر الجهود التي تتسم بصفات خاصة، ونعني بها الجهود المخلصة والمنسقة والاستباقية، لقمع القرصنة البحرية. إلا أن مثل هذه الجهود يجب ألا تُفرض على جميع الدول وفي جميع الحالات بذات الدرجة، إذ ثمة حاجة للنظر في الوقائع والظروف المتعلقة بكل حالة على حدة. فضلاً عن أنه تجب مراعاة الأدوات والموارد المتاحة للدولة المعنية، أي يتحتم أن يُسمح للدول بمدى معين من الحرية في التدابير التي ينبغي أن تتخذها لمكافحة القرصنة البحرية في أي قضية فردية. مع الإشارة إلى أن مفهوم "واجب العناية الواجبة" المقصود في مكافحة القرصنة البحرية هو مجرد "التزام بقواعد السلوك"، وليس "التزام بتحقيق نتيجة".

(32) See, "The Responsibilities and Obligations Advisory Opinion", op. cit., para. 110.

(33) Ibid.

(٣٤) اكتسب القراصنة مزيداً من الخبرة والحكمة في القرصنة البحرية، وأصبحوا يعاملون طاقم السفينة المختطفة بصورة جيدة ويحافظون على أفراده أحياء في معظم الأحوال، لأنه يشكل رأس مالهم في عملية التفاوض. كما حسّنوا كثيراً من معداتهم، وابتاعوا يستخدمون أنظمة GPS لتحديد الأماكن، والهواتف التي تعمل بالأقمار الصناعية، ومناظير الرؤية الليلية التي تساعدهم على الهجوم ليلاً وإفزاز طواقم السفن وإجبارها على الاستسلام. واستطاعوا الدخول إلى الشبكات الدولية التي تمدهم بمعلومات عن الموانئ. فأصبح القراصنة أكثر جرأة، وابتاعوا يستخدمون أسلحة قوية فضلاً عن تضاعف عددهم من المئات إلى الآلاف  
See, Mario Silva, op. cit., pp. 567.

[د. حنان نايف ملاعب]

علاوة على ما تقدم، تفرض اتفاقية قانون البحار على الدول عند تعاونها معاً لمكافحة القرصنة البحرية واجبات عدة من منطلق أن تفسير موضوع مكافحة القرصنة في هذه الاتفاقية ينبغي أن يتم في ضوء المبدأ التوجيهي العام – ألا وهو واجب التعاون – الوارد في المادة (١٠٠). لتوضيح ذلك، نشير على سبيل المثال، إلى أن أحد الأحكام الرئيسية في اتفاقية قانون البحار هي المادة (١٠٥)، التي تنص على أنه "يجوز لكل دولة في أعالي البحار، أو في أي مكان آخر خارج ولاية أية دولة، أن تضبط أية سفينة أو طائرة قرصنة، أو أية سفينة أو طائرة أخذت بطريق القرصنة وكانت واقعة تحت سيطرة القراصنة، وأن تقبض على من فيها من الأشخاص وتضبط ما فيها من الممتلكات. ولمحاكم الدولة التي قامت بعملية الضبط<sup>(٣٥)</sup> أن تقرر ما يفرض من العقوبات،..."<sup>(٣٦)</sup> من اللافت أن استخدام المادة (١٠٥) للفعل "يجوز" يوحي للوهلة الأولى بالطابع التقديري للحكم. غير أن الحقيقة هي أن استخدام هذا الفعل يُقصد منه الإشارة إلى أن الإجراءات الواردة في المادة (١٠٥) مسموح بها كـ "استثناء"، لأنه في العموم، لا يُسمح بها. بمعنى، أن المادة (١٠٥) تجيز ما يلي:

- الاستيلاء على القراصنة في السفينة التي تبحر في أعالي البحار، كاستثناء من المبدأ العام لحرية الملاحة في أعالي البحار المنصوص عليه في اتفاقية قانون البحار، موجبة مثل هذا التدخل الذي يعتبر - عادة - غير قانوني، و

(٣٥) حرصت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ في المادة (١٠٦) على التأكيد على وجوب ألا يتم الضبط إلا إذا كانت هناك شبهات قوية تبرر الاعتقاد بأن السفينة أو الطائرة تمارس عمليات قرصنة، فإذا ما تم الضبط وثبتت براءة السفينة أو الطائرة، فإن الدولة التي تتبعها السفينة أو الطائرة التي قامت بالضبط المتعجل تتحمل المسؤولية الدولية في مواجهة الدولة التي تحمل السفينة أو الطائرة علماً أن هذا الفعل غير مشروع دولياً. راجع: د. صلاح الدين عامر، "القانون الدولي للبحار - دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢"، ط٢، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ٣٣٧.

(٣٦) انظر، المادة (١٠٥) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢.

- السماح لكل دولة أن تمارس الولاية القضائية الجنائية على القرصنة<sup>(٣٧)</sup> كاستثناء من المبدأ العام الذي يمنح الاختصاص الحصري لدولة العلم<sup>(٣٨)</sup>.

كما أن استخدام المادة (١٠٥) لمصطلح "يجوز" فيما يتعلق بتوقيع الجزاءات على إجراءات معينة يمكن اعتبارها محظورة بموجب القانون الدولي، لا يعني أن للدولة سلطة تقديرية كاملة في التصرف من عدمه. بل يدل على الترابط بين المادة (١٠٥) والمادة (١٠٠)، ويفيد بأنه إذا كانت الدولة قادرة على الاستيلاء على سفينة القرصنة أو اتخاذ إجراءات أخرى تقررهما المادة (١٠٥) ومع ذلك تختار عدم التصرف نظراً - مثلاً - لأسباب تتعلق بالملاءمة السياسية، حينها يمكن القول أن هذه الدولة لم تفِ بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وعلى وجه التحديد بالالتزام بالتعاون الدولي لقمع القرصنة الوارد في المادة (١٠٠) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

بالمقابل، ينبغي أن يكون واضحاً، أن الجمع بين المادتين (١٠٠) و(١٠٥) لا يُنشئ التزاماً فقط على الدولة المعنية بالاستيلاء على سفينة القرصنة تحت جميع الظروف. بل يشير أيضاً إلى أنه ينبغي أن تقدم الدولة تفسيراً سليماً عند عدم قيامها بالتعاون وفق معيار العناية الواجبة الذي نصت عليه المادة (١٠٠). وعليه، فإن محاولة الدولة المعنية الاعتماد على المصطلح "يجوز" الوارد في المادة (١٠٥) لتبرير

(٣٧) راجع: د. أحمد أبو الوفا، "القانون الدولي للبحار"، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص ٣٤٩ وما يليها.

(٣٨) انظر المادة ٩٢(١) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢، التي نصت على أن: "تبحر السفينة تحت علم دولة واحدة فقط، وتكون خاضعة لولايتها الخالصة في أعالي البحار إلا في حالات استثنائية منصوص عليها صراحة في معاهدات دولية أو في هذه الاتفاقية". وانظر، حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في ٢٩ مارس ٢٠١٠ في قضية "ميدفيدف ضد فرنسا" (تطبيق رقم ٣٣٩٤/٠٣)، الفقرة (٨٥)، حيث ذكرت المحكمة مبدأ الولاية القضائية العالمية على القرصنة بمثابة استثناء للقاعدة للولاية الحصرية لدولة العلم. See, Yoshifumi Tanaka, op cit., p 152-15.



عدم التزامها بالتعاون، لن يكون مقنعاً، بل على العكس، يمكن أن يشكك في حسن نيتها لاستخدامها هذه حجة.

بالمثل، يمكننا أن نستخدم المادة (١٠٠) لتفنيد الآراء التي تعالت احتجاجاً على قيام القوات البحرية العاملة قبالة سواحل الصومال بتسليم مشتببه بهم على أنهم قراصنة للدول الإقليمية مثل كينيا، لمحاكمتهم، وقول هؤلاء بأن المادة (١٠٥) لا توفر سلطة صريحة للدول للقيام بذلك. للرد على ما تقدم وعلى الحجة القائلة بأن الدولة التي تُلقي القبض على القراصنة وفقاً للمادة (١٠٥) لها حصراً الولاية القضائية لمحاكمتهم، يمكن القول، إن مثل هذا الآراء لا تتماشى مع واجب التعاون في القانون الدولي لمكافحة القرصنة الذي عبرت عنه المادة (١٠٠)، ذلك لأن تسليم الدول القراصنة لكينيا لمحاكمتهم<sup>(٣٩)</sup>، فيه إشارة جلية إلى أن هذه الدول ترى أن التعاون يتضمن أيضاً نقلهم إلى شاطئ دول ثالثة للمحاكمة، وأن ذلك مسموح وفق القانون الدولي<sup>(٤٠)</sup>.

نستنتج مما تقدم، ضرورة الالتزام بمبدأ التعاون الدولي بين جميع الدول وفي كافة المناسبات لقمع القرصنة، وسعة نطاق الالتزام بهذا المبدأ في اتفاقية قانون البحار لمعالجة هذا النوع من القضايا الدولية. الأمر الذي يستلزم التعرف على آليات

(٣٩) "بذلت جمهورية كينيا جهوداً لمقاضاة الأشخاص المشتبه بأنهم قراصنة أمام محاكمها الوطنية، وبلاحظ المساعدة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات الدولية الأخرى والجهات المانحة، بالتنسيق مع فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، دعماً لكينيا والصومال ودول أخرى في المنطقة، بما فيها سيشيل واليمن، من أجل اتخاذ إجراءات لمقاضاة القراصنة المقبوض عليهم أو سجنهم في دولة ثالثة بعد مقاضاتهم في مكان آخر، بما يتسق والقانون الدولي المطبق لحقوق الإنسان". راجع: قرار مجلس الأمن رقم (١٨٩٧) لعام ٢٠٠٩، اتخذته في جلسته ٦٢٢٦ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٣.

(40) See, Azubuike, Lawrence, "International Law Regime against Piracy", Annual Survey of International & Comparative Law: Vol. 15: Iss. 1. (2009).

Available on: <http://digitalcommons.law.ggu.edu/annlsurvey/vol15/iss1/4> (15 Sep. 2014).

وطبيعة التعاون الدولي في مكافحة القرصنة البحرية.

### المبحث الثالث

## آليات التعاون الدولي لمكافحة القرصنة البحرية وطبيعته

تتعدد آليات التعاون الدولي بحسب نصوص القانون الدولي، فمنها مثلاً تبادل المعلومات والبيانات، التشاور والتفاوض، عقد المؤتمرات، توقيع اتفاقيات، إنشاء هيئات مشتركة، وسواها. إلا أن آلية تبادل المعلومات تعد الأجدى في موضوع مكافحة القرصنة البحرية. لذا، سنعرض في ما يلي هذه الآلية وشروطها، وطبيعة التعاون الدولي للقضاء على هذه الجريمة.

### المطلب الأول:

## آلية "تبادل المعلومات" وشروط الالتزام بها

تتعدد النصوص التي تقنن واجب تبادل المعلومات كإحدى آليات التعاون الدولي لمكافحة القرصنة البحرية، وهي موزعة في الاتفاقيات المعنية بالبحار وفي أحكام المحاكم وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في الأمم المتحدة. وتحكم هذه الآلية شروط محددة على الدول المعنية بالالتزام بها، نبينها في ما يلي.

### الفرع الأول:

## الأسس القانونية لواجب تبادل المعلومات

في الواقع، يمكن اعتبار "تبادل المعلومات" ليس مجرد آلية وحسب، بل التزام محدد ضمن الالتزام العام بالتعاون. يدعم هذا القول ما جاء في الصكوك الدولية ذات الصلة، فعلى سبيل المثال، نصت المادة (١٣) من "اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية" على أن "تتعاون الدول الأطراف في

[د. حنان نايف ملاعب]

منع الجرائم المنصوص عليها في المادة (٣)<sup>(٤١)</sup>، لا سيما عن طريق: ... تبادل المعلومات وفقاً لقوانينها الوطنية... "تأسيساً على هذا النص، بين القاضي هلمت تويرك Helmut Tuerk من المحكمة الدولية لقانون البحار "أن هناك واجباً على الدول الأطراف التي لديها سبب للاعتقاد بأن جريمة من الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية سترتكب، أن تقدم، وبأسرع وقت ممكن، أي معلومات ذات صلة للدول التي لها الولاية القضائية على هذه الجرائم"<sup>(٤٢)</sup>.

كذلك، حثت قرارات مجلس الأمن المتتالية المعنية بقمع أعمال القرصنة، جميع الدول على تبادل المعلومات بشأن الأفعال المتصلة بهذه الأعمال. فمثلاً، حث مجلس الأمن في القرار رقم (١٨١٦) لعام ٢٠٠٨ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٩٠٢ المعقودة في ٢ حزيران/ يونيه ٢٠٠٨ بشأن الحالة في الصومال "جميع الدول على التعاون مع بعضها البعض... وتبادل المعلومات حول أعمال القرصنة والسطو المسلح في مياهها الإقليمية وفي أعالي البحار قبالة سواحل الصومال." كما أكد المجلس على أهمية تبادل المعلومات في عدد من قراراته اللاحقة، مثل قراره رقم (١٨٤٦) الذي اتخذته في جلسته ٦٠٢٦ المعقودة في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن الحالة في الصومال، وقراره رقم (١٩٧٦) بشأن الحالة في الصومال أيضاً والذي اتخذته في جلسته ٦٥١٢ المعقودة في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١١<sup>(٤٣)</sup>.

(٤١) المادة (٣) من اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية"، أشرنا لها أنفاً في الهامش رقم (٢٥).

(٤٢) انظر، المادة (١٣) (ب-١) من اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية". (43) Helmut Tuerk, op cit.

(٤٤) راجع القرارات الأحدث لمجلس الأمن، التي سلط فيها الضوء على أهمية تبادل الأدلة والمعلومات بين الدول والمنظمات الدولية لأغراض إنفاذ القانون لمكافحة القرصنة بما في ذلك الأرقام الرئيسية للشبكات الإجرامية التي تشارك في أعمال القرصنة. وانظر، على سبيل المثال، قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠٧٧) عام ٢٠١٢.

بالمثل، أكدت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" على أهمية تبادل المعلومات كجزء من الالتزام بالتعاون الدولي للتصدي لمشكلة القرصنة، فمثلاً نص قرارها رقم (١١١/٦٣) عام ٢٠٠٨ - سبق ذكره آنفاً-، على أن "الجمعية العامة... تعترف بالدور الحاسم للتعاون الدولي... في مكافحة،...، تهديدات الأمن البحري، بما في ذلك القرصنة والسطو المسلح في البحر.. عن طريق... تعزيز تقاسم المعلومات بين الدول ذات الصلة لكشف ومنع وقمع مثل هذه التهديدات"<sup>(٤٥)</sup>.

استناداً على ما تقدم، ظهرت الحاجة إلى تبادل المعلومات كوسيلة لتعزيز التعاون في قمع القرصنة البحرية، على الصعيد الإقليمي، كمحرك رئيسي للدول الآسيوية لاعتماد "اتفاق التعاون الإقليمي" لمكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في آسيا<sup>(٤٦)</sup>. تم بموجب هذا الاتفاق إنشاء مركز لتبادل المعلومات مقره في سنغافورة. تمثل دور هذا المركز في جمع وتصنيف وتحليل المعلومات الواردة من "الدول الأطراف" وضمان تدفق المعلومات بينهم. على نحو مماثل، تم اعتماد "مدونات قواعد السلوك دون الإقليمية في جيبوتي"<sup>(٤٧)</sup> عام ٢٠٠٩، كما تم اعتماد مدونة لقواعد السلوك عام ٢٠١٣ في الكاميرون بشأن قمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، والاتجار غير المشروع في النشاط البحري في غرب ووسط إفريقيا، عُرفت بـ "مدونة

(٤٥) بالمثل، انظر قرار الجمعية العامة رقم (٢٣١/٦٦) عام ٢٠١١، وقرارها رقم (٧٨/٦٧) عام ٢٠١٣.  
(46) See, Natalie Klein, "Maritime Security and the Law of the Sea", Oxford University Press, 2011. Available at: [http://books.google.com.qa/books?hl=ar&lr=&id=ODla01--tisC&oi=fnd&pg=PR13&dq=Natalie+Klein,+%E2%80%9CMaritime+Security+and+the+Law+of+the+Sea&ots=rZesQBcCvj&sig=Kfx8OUtCZqBSKACGU1lvZp9JzcE&redir\\_esc=y#v=onepage&q=Natalie%20Klein%2C%20%E2%80%9CMaritime%20Security%20and%20the%20Law%20of%20the%20Sea&f=false](http://books.google.com.qa/books?hl=ar&lr=&id=ODla01--tisC&oi=fnd&pg=PR13&dq=Natalie+Klein,+%E2%80%9CMaritime+Security+and+the+Law+of+the+Sea&ots=rZesQBcCvj&sig=Kfx8OUtCZqBSKACGU1lvZp9JzcE&redir_esc=y#v=onepage&q=Natalie%20Klein%2C%20%E2%80%9CMaritime%20Security%20and%20the%20Law%20of%20the%20Sea&f=false) (10 Oct. 2014).

(٤٧) مدونة لقواعد السلوك بشأن القمع من القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في غرب المحيط الهندي وخليج عدن، أُعتمدت في جيبوتي في ٢٩ يناير ٢٠٠٩ (يشار إليها فيما بعد بـ "مدونة سلوك جيبوتي").

[د. حنان نايف ملاعب]

لقواعد السلوك لخليج غينيا<sup>(٤٨)</sup>. أوضحت هذه المراكز والمدونات بأن التعاون بين "الدول الأطراف" يشمل "تقاسم وإبلاغ المعلومات ذات الصلة"، كما وفرت التزامات تفصيلية تتعلق بتبادل المعلومات، مثل الحاجة إلى تعيين نقطة اتصال وطنية لتيسير التنسيق والتدفق الفعال للمعلومات، في الوقت المناسب<sup>(٤٩)</sup>.

من الجدير بالذكر، أن واجب تبادل المعلومات المتصلة بمنع وقمع أعمال القرصنة البحرية يستمد أساسه من معيار "العناية الواجبة" الذي ورد معنا سابقاً، إذ يستلزم هذا الأمر - من بين جملة أمور - أن تتحمل الدول مسؤولية تحذير الدول الأخرى من التهديدات المحتملة، بإبلاغها بالمعلومات ذات الصلة، وتحديث قواعد بيانات الشرطة الدولية بطريقة منهجية وشاملة<sup>(٥٠)</sup>. علماً أن "المسؤولية عن التحذير" ليست فكرة جديدة في القانون الدولي، إذ على سبيل المثال، أشارت محكمة العدل الدولية في قضية "قناة كورفو" عام ١٩٤٩ إلى واجب الدول إخطار وتحذير الدول الأخرى بالخطر الوشيك استناداً إلى بعض المبادئ العامة والمعروفة مثل "الاعتبارات الأولية للإنسانية Preliminary considerations of humanity"<sup>(٥١)</sup>. كما تم النص على الالتزام بالتحذير في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢

(٤٨) بالإضافة لهذه المدونات، هناك "المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق Port Facility Security- ISPS تمثل هذه المدونة بالذات اختباراً حقيقياً لمدى نجاح الدول والهيئات المختلفة في ضمان جوانب السلامة المختلفة ذات الصلة بالملاحة البحرية. راجع: عبد الجليل زيد المرهون، "القرصنة البحرية في المحيط الهندي وتأثيراتها في الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي ٢٠٠٨-٢٠١٢"، بحث نشر في مجلة "رؤى استراتيجية" إصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد الأول، العدد (١)، ديسمبر ٢٠١٢، ص ٨٣.

(٤٩) انظر، المادة (٨) ("التنسيق وتبادل المعلومات") من "مدونة سلوك جيبوتي"، وكذلك المادة (١١) من "مدونة قواعد السلوك في خليج غينيا".

(50) Rutzel Sylvester J. Martha, "The Legal Foundations of Interpol" (Hart Publishing, April 2010), 26-28. See also, "Prosecuting terrorism: the global challenge" speech by Ronald K. Noble, organized by the NYU Center on Law and Security Florence, Italy, 4 June 2004. Available on: <http://www.interpol.int/Public/ICPO/speeches/SG20040604.asp>. (12 Oct. 2014).

(٥١) See, Corfu Channel Case (Merits), JCI Reports 1949, pp. 4

في المادة (٢٤ - ٢٥)، حيث جاء فيها: "تعلن الدولة الساحلية الإعلان المناسب عن أي خطر على الملاحة تعلم بوجوده داخل بحرها الإقليمي"<sup>(٥٢)</sup>. بهذا نستدل على أن تبادل المعلومات لمكافحة القرصنة - كون القرصنة البحرية تشكل خطراً على الملاحة - واجب ليس فقط إذا تمت القرصنة في المياه الدولية، بل أيضاً إذا حدثت أعمال السطو والعنف في المياه الإقليمية، غير أن الأساس القانوني للتعاون فيهما يختلف، إذ يستند على (البند ٢) من المادة (٢٤) من قانون البحار في حال تمت أفعال السطو المسلح على السفن في المياه الإقليمية، ويستند على المادة (١٠٠) من قانون البحار في حال تمت القرصنة في المياه الدولية. الأمر الذي يؤكد الطبيعة القانونية الشاملة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

بالإضافة لما تقدم، يمكننا تمييز الاختلاف في طبيعة الأفعال التي تشكل تعاوناً دولياً عند مكافحة القرصنة، لأنها تكون بمثابة "إعلان" <sup>(٥٣)</sup> publicity إذا ما وقعت أعمال السطو المسلح البحرية في المياه الإقليمية، وعلى هيئة "تبادل معلومات exchange of information" في حال تمت القرصنة البحرية في المياه الدولية. ما يؤكد وجود تلازم بين تبادل المعلومات والبيانات من جهة، والتعاون الدولي المبني على مبادئ قانونية عامة تتمثل بالمساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة، من جهة أخرى. ونذكر في هذا السياق، بأن سهولة وفعالية جمع المعلومات وتبادلها يتوقف على طبيعة ومدى التعاون القائم بين الدول.

(٥٢) راجع، المادة (٢٤) - البند ٢) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.  
(٥٣) "أعلن: (فعل)، إعلاناً، فهو مُعلن، والمفعول مُعلن. أعلن الأمر: أظهره، صرح به وجهر، وعكسه أخفاه".  
راجع: "معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي". (د. م)، (د. ن)، (د. ت)، متوفر على:  
[http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang\\_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&word=%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86](http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&word=%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86) (9 Oct. 2014).

## الفرع الثاني:

### شروط الالتزام بواجب تبادل المعلومات

نظراً للأهمية الواضحة والضرورة الملحة لتأمين تبادل فعال للمعلومات وتحقيق الإفادة المرجوة منها، لا بد من وجود عمليات أولية تسبق عملية تبادلها، ألا وهي عمليات "جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وإعدادها Collection, evaluation and analysis of data"، إذ من العسير على الدول اتخاذ القرارات المتصلة بموضوعات دولية هامة مثل القرصنة دون جمع المعلومات وتحليلها وإعدادها في سجلات خاصة. ذلك لأنه إذ ما انعدمت هذه السجلات التي يعول عليها، يمكن أن تصبح القرارات المتخذة متحيزة بسبب التأثيرات الشخصية، كما يمكن أن يؤدي الخطأ في التقدير إلى قرارات لا أساس لها. نتيجةً لذلك، لا بد من توفر شروط في المعلومات المتبادلة، أهمها أن تكون المعلومات والبيانات المعتمد عليها موثوقة وصادرة عن جهات يؤخذ برأيها. من هنا تبرز أهمية إنشاء كيانات تنظيمية ملائمة لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، على أن تكون هذه الكيانات مجهزة بشكل ممتاز وحائزة على التكنولوجيا اللازمة وتضم موظفين مدربين من ذوي الخبرات الواسعة. علماً أن مجرد إنشاء مثل هذه الكيانات يُعدُّ بحد ذاته إحدى آليات التعاون الدولي للقضاء على القرصنة البحرية.

وبغية أن تكون عملية جمع البيانات مفيدة، لا بد من أن تتم وفق خطة منهجية بين الدول التي تعتزم التعاون فيما بينها، وأن تشمل الخطة العناصر الضرورية المتعلقة بالموضوع المشترك، وهو ما أكدته فريق من الخبراء تابع للأمم المتحدة والذي توصل إلى "أن مجرد المضي في عملية إعداد وتنفيذ خطة لجمع وتبادل المعلومات يوفر

فرصة ممارسة العمل معاً ويعمل على تهيئة جو من التعاون<sup>(٥٤)</sup>.

تأسيساً على ضرورة أن يبنى التعاون الدولي على معلومات موثوقة، يجب ألا يُكتفى بجمع البيانات والمعلومات، بل يتحتم فحصها وتحصيلها وتحليلها باستخدام التكنولوجيا الحديثة وإشراف ذوي الخبرة والاختصاص، ومن ثم وضعها أمام أصحاب القرار بصورة يسهل استخدامها. فضلاً عن وجوب العمل على تحديث وتطوير المعلومات والبيانات المجموعة، من خلال المراقبة المتواصلة للمستجدات. ذلك لأن الاتكال على معلومات وبيانات متقادمة قد يكون أشد خطورة على القرارات من الافتقار المسلّم به إلى المعلومات الكافية والنافعة، والذي على الأقل يجعل المخططين وصانعي القرارات يترثون. بهذا نستنتج ضرورة تعاون ومشاركة جهات عدة في عملية تبادل المعلومات لمكافحة القرصنة البحرية، بهدف ضمان القضاء على هذه الظاهرة ومعالجة كافة تداعياتها<sup>(٥٥)</sup>، الأمر الذي سنتناوله في المطلب التالي.

## المطلب الثاني:

### طبيعة التعاون الدولي لمكافحة القرصنة البحرية

مع ثبوت واجب التعاون الدولي وواجب تبادل المعلومات لمكافحة القرصنة البحرية، ينبغي تحديد طبيعة التعاون المطلوب في هذا النوع من القضايا الدولية، وهنا نقترح الابتعاد عن المفاهيم التقليدية المتعلقة بالتعاون الدولي (النموذجي) لمنع الجريمة العادية، والاعتماد بدلاً من ذلك على التعاون الكلي المتعدد التخصصات<sup>(٥٦)</sup>،

(٥٤) راجع، حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٢، المجلد الثاني، الجزء الأول، وثائق الدورة ٣٤، هيئة الأمم المتحدة، ص ٢١٠.

(٥٥) من تداعيات القرصنة على سبيل المثال لا الحصر، مساهمتها في خسارة الشركات أموالاً طائلة نتيجة لعدم وصول حمولتها إلى هدفها النهائي في الوقت المحدد بالإضافة إلى اضطرابها لدفع نفقات الفدية. كما تمتد تداعيات القرصنة أيضاً إلى شركات التأمين التي أصبحت تخسر مبالغ طائلة جراء اختطاف السفن، ما اضطرها إلى رفع أقساط التأمين على السفن المارة بخليج عدن، فشكل ذلك عبئاً إضافياً على الشركات التجارية.

(٥٦) يتضمن هذا أن يكون التعاون أيضاً متعدد الأطراف، وهو ما يعرف "بالتعاون الجماعي".



[د. حنان نايف ملاعب]

ذلك لأن السلطات الحكومية والهيئات الدولية العاملة في ميادين مختلفة، اعتادت سابقاً عند محاولتها للحد من القرصنة البحرية، تنفيذ مهامها بشكل فردي، أي بشكل مستقل عن بعضها البعض. فمثلاً، كانت تنخرط الشرطة في أعمال الشرطة البحتة، ويقوم الجيش في العمليات العسكرية البحتة، وهلم جرا. بالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما كان مستوى التعاون بين هذه الهيئات والقطاع الخاص متواضعاً، إن لم يكن - في أحيان كثيرة - شبه معدوم.

لا شك بأن هذا النموذج التقليدي في معالجة القضايا يمكن أن يكون مفيداً عند مكافحة "الأشكال الكلاسيكية" للجريمة التي تقع على اليابسة كالقتل والسطو والسرقة. إلا أن التحديات التي صاحبت "الأشكال الجديدة" نسبياً للجريمة مثل الإرهاب أو تجدد الجرائم القديمة مثل القرصنة البحرية، سلطت الضوء على أوجه القصور الفعلية في هذا النهج التقليدي، الأمر الذي بات يقتضي من المجتمع الدولي القيام بما يلي:

- تغيير نوع المهام التي تقوم بها كل جهة فاعلة. على سبيل المثال، يجب أن يُطلب من القوات العسكرية الانخراط في أنشطة ذات طابع إنفاذ القانون، كما يجب أن يُطلب من قوات الشرطة التحقيق في الأنشطة غير المشروعة التي لم يُنظر إليها كجرائم في القانون العادي "النموذجي" بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح. و
- إجراء تغييرات موضوعية مؤسسية، وبين المؤسسات، حيث الضوابط بحاجة إلى تعديلات، مع ضرورة إشراك جميع العناصر الفاعلة في عملية مكافحة القرصنة البحرية. ومن ثم الدعوة إلى اتباع نهج كلي وإقامة تعاون جماعي بين الوكالات

See, Herman Wijffels, Frans van den Boom and Gabi Spitz, et, al, "A New Approach to International Cooperation", Amsterdam, 30 November 2012, pp.19. Available on: <http://www.ncdo.nl/sites/default/files/A%20new%20approach%20to%20international%20cooperation%202013%2001%2009.pdf> (10 Oct. 2014).

والمؤسسات التي يختلف غالباً دورها وأنشطتها العامة اختلافاً كبيراً عن بعضها البعض، ذلك لأن تمكين الدول والهيئات والوكالات وتنسيق التفاعل بينها، والتعاون بين التخصصات المتعددة، ليس فقط مرغوباً في وقتنا الحاضر، بل غداً ملزماً. ذلك لأنه عندما تجتمع عدة جهات بقصد تحقيق هدف موحد، أو لتحقيق مصلحة واحدة تأتي عادة النتائج موازية للتوقعات وأحياناً كثيرة تتجاوزها.

بناءً على ما تقدم، اهتم مجلس الأمن بتعزيز التعاون الكلي المتعدد التخصصات وبوجوب تنميته، وناقش في شهر يناير/ كانون الثاني عام ٢٠١٠ هذا الموضوع عند معالجته للأزمات العالمية، دعا يومها الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" إلى مزيد من المرونة في مواجهة المشاكل المعقدة، قائلاً: "في أية أزمة تواجهنا نحتاج إلى لاعبين للتعاون في الأوجه المتعددة للأزمة للبحث عن حلول لها"<sup>(٥٧)</sup>.

تأسيساً على هذه الدعوة، ونظراً لخطورة عمليات القرصنة البحرية، يتصف نموذج "التعاون الكلي متعدد التخصصات" بأهمية خاصة في مكافحتها، إذ على الرغم من أن القرصنة تعد جريمة كلاسيكية، إلا أن طبيعتها الخاصة تتطلب تعاون جهات متنوعة، منها مشاركة جهات عدة متخصصة، من بينها مثلاً مشاركة "النقل البحري"، لأن في حوزة هذه الجهة معلومات قيّمة يمكن استخدامها للتحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية، وغيرها. بهذا نخلص إلى وجود حاجة ملحة لإقامة تعاون بين كافة الجهات المعنية بالبحار من بحريين ووكالات إنفاذ القانون وقطاع خاص، لأن مثل هذا التعاون يبقى أمراً أساسياً لنجاح أعمال مكافحة القرصنة البحرية، إلا أن مثل هذا التعاون لا يخلو من التحديات، سنبينها في المبحث التالي.

(٥٧) راجع، "مجلس الأمن يحث المنظمات الإقليمية على لعب دور متنامٍ في أزمات العالم"، ٢٠١٠/١٣/١٣، متوفر على: <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=12343#UXfahxXfqvE> (10 Sep. 2014).

## المبحث الرابع

### التحديات الخاصة بالتعاون الدولي

#### في مكافحة القرصنة البحرية

يعتبر التعاون بين الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة وبالأخص عن طريق تبادل المعلومات أمراً حيوياً لمكافحة القرصنة وينبغي أن يطبق كإجراء عام. غير أن الالتزام بهذه الآلية يتضمن عدداً من الصعوبات، منها ما يتعلق بواجب تبادل المعلومات بحد ذاته، وأخرى ترتبط بالجهات المعنية بمكافحة القرصنة البحرية.

#### المطلب الأول:

#### تحديات تتصل بآلية تبادل المعلومات

في كثير من الأحيان، لا تسلط الصكوك الدولية المعنية بموضوع القرصنة الضوء على النطاق الدقيق لواجب تبادل المعلومات. إذ كما أشرنا سابقاً، لم يُذكر واجب تبادل المعلومات صراحة في المادة (١٠٠) من قانون البحار أو في أي مكان آخر في قسم القرصنة من تلك الاتفاقية<sup>(٥٨)</sup>. ولم يكن الحال أفضل من ذلك في "اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية" التي ذكرت الحاجة إلى تبادل المعلومات، لكن دون ذكر أي تفاصيل<sup>(٥٩)</sup>. ما يشير إلى رغبة القانون الدولي ترك هذا الموضوع للدول كي تقرر ماهية المعلومات التي ينبغي أن تتبادلها مع الغير، كيفية

(٥٨) قارن على سبيل المثال، مع نص المادة (٢٠٠) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢، الذي عرض نطاق تعاون الدولة حول موضوع تلوث البيئة البحرية. حيث ورد في هذه المادة: "تتعاون الدول، مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة، لغرض تعزيز الدراسات والقيام ببرامج البحث العلمي وتشجيع تبادل المعلومات والبيانات المكتسبة عن تلوث البيئة البحرية، وتسعى إلى المشاركة مشاركة نشطة في البرامج الإقليمية والعالمية لاكتساب المعرفة اللازمة لتقييم طبيعة التلوث ومداه ولتقييم التعرض له ومساراته وأخطاره ووسائل علاجه".

(٥٩) حيث نصت المادة (١٣) من اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية على أن: "تتعاون الدول الأطراف في تلافى الأفعال الجرمية المحددة في المادة ٣ وخصوصاً عن طريق: (١- ب) تبادل المعلومات طبقاً لقوانينها الوطنية، ...".

تبادلها، متى يجب المشاركة في المعلومات والبيانات ذات الصلة ومتى يجب تقديم المزيد من التفاصيل. يفتح ذلك الباب واسعاً أمام التحديات التي تتصل بنطاق المعلومات الواجب تبادلها والاستثناءات عليها، كما يُبرز الصعوبات التي يمكن أن تواجه تعميم المعلومات.

## الفرع الأول:

### تحديات تتعلق بنطاق المعلومات الواجب تبادلها

كثيراً ما يتم فرض قيود على تبادل المعلومات من منطلق الحرص على الأمن الوطني أو السيادة أو السرية التجارية. مثل هذه القيود موجودة في "اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية"، حيث نصت المادة (١٣) - (١ - ب) على "تبادل المعلومات وفقاً للقانون الوطني". ومتوفرة أيضاً في المادة (٣٠٢) من قانون البحار لعام ١٩٨٢ في الفقرة العامة التي تُعنى بالكشف عن المعلومات، التي نصت على أنه "ليس في هذه الاتفاقية ما يعتبر بأنه يتطلب من دولة طرف، في وفائها بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، تقديم معلومات يكون إفشاؤها متعارضاً مع المصالح الأساسية لأمنها"<sup>(٦٠)</sup>.

يُستدل من ذلك، أن الدول يمكن أن تستخدم القيود - وبخاصة تلك التي تستند إلى حجة "الأمن القومي" - لتبرير عدم مشاركتها الغير بالمعلومات التي بحوزتها، بناء على ما ورد في تشريعاتها أو وفقاً لمصالحها الخاصة. إلا أن من البديهي القول إن تنفيذ القوانين واللوائح الوطنية التي تمنع أو تحد من تبادل المعلومات ينبغي ألا يتم إلا كاستثناء من الالتزام العام بتبادل المعلومات المستمد من المادة (١٠٠) ومن واجب بذل العناية الواجبة. وعليه، فإن الدولة التي يكون في حوزتها بيانات ذات صلة بالقرصنة

(٦٠) راجع، المادة (٣٠٢) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

البحرية وتهمل - أو حتى ترفض - المشاركة فيها، تتحمل عبء تبرير موقفها.

قد يقول البعض، إن النهج الوارد في المادة (٣٠٢) من اتفاقية قانون البحار، يسمح بعدم الإفصاح عن المعلومات بقصد حماية "المصالح الأساسية لأمن الدولة". ونرد على هؤلاء، بأن نص المادة (٣٠٢) وإن سمح بذلك، إلا أنه يستند إلى مبدأ أساسي في القانون الدولي يقتضي من الدول أن تفي بالتزاماتها بحسن نية. نتيجة لذلك، إذا امتنعت دولة ما عن تبادل معلومات متصلة بمنع وقمع أعمال القرصنة البحرية، لا يمكن القول حينها إن تلك الدولة أوفت بالتزامها بالتعاون بحسن نية، لأن المعلومات التي يتم تبادلها لمكافحة القرصنة البحرية، هي التي يتم تبادلها عادة كإجراء موحد بين سلطات إنفاذ القانون عند التصدي للجريمة، لتحديد هوية المشتبه فيهم، طريقة عملهم، وغيرها.... أي أن تبادل مثل هذه المعلومات بين الكيانات المعنية بمكافحة القرصنة (سواء أكانت كيانات بحرية أم من وكالات إنفاذ القانون) من غير المحتمل أن تعرض الأمن القومي للخطر.

تأكيداً على هذا التحليل، تم إنشاء "قاعدة بيانات الانتربول للقرصنة العالمية"<sup>(٦١)</sup> عام ٢٠١١، وأوضح قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٢٠) الذي اتخذته في جلسته 6663 رقم المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ بشأن الحالة في الصومال، الهدف من ذلك بنصه على "أن مجلس الأمن يشني على الإنتربول لإنشاء قاعدة بيانات القرصنة العالمية تهدف إلى ترسيخ المعلومات حول القرصنة قبالة سواحل الصومال، وتيسير تطوير التحليل العملي لإنفاذ القانون، ويحث جميع الدول على تقاسم هذه المعلومات مع الإنتربول لاستخدامها في قاعدة البيانات، من خلال

(٦١) وفقاً لقواعد الإنتربول لمعالجة البيانات، يحتفظ مُصدر البيانات التي عممت عبر قنوات الإنتربول بالسيطرة على البيانات الخاصة به بحسب (المادة ٧(١)، وهذا يشمل، في جملة أمور، الحق في فرض قيود على الوصول أو استخدام مثل هذه البيانات من قبل المستخدمين الآخرين للنظام، أي البلدان الأخرى أو الكيانات الدولية بحسب (٧(البند ١) و (٥٨) من القواعد المتعلقة بمعالجة البيانات.

القنوات المناسبة<sup>(٦٢)</sup>. بالرغم من ذلك، لا زال تدفق المعلومات بين البحريين وهيئات إنفاذ القانون يترافق لغاية الآن مع كثير من التحديات، نوضحها في ما يلي.

## الفرع الثاني:

### تحديات تتعلق بتعميم المعلومات ذات الصلة

من أبرز التطورات الملحوظة على المستوى الدولي في العقود الأخيرة، انتشار الشبكات التي أسهمت في إقامة "نظام عالمي جديد"<sup>(٦٣)</sup>. تُعزى هذه الظاهرة إلى عوامل أساسية، أهمها، تسارع الابتكارات التكنولوجية التي مكّنت من تبادل المعلومات وتنامي العولمة<sup>(٦٤)</sup>. نتيجة ذلك، وامثالاً للاستجابة الدولية لتزايد حوادث القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال وفي خليج غينيا خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، أُنشئت هياكل ومؤسسات جديدة للتصدي للتهديدات الجديدة، وعلى وجه التحديد لتيسير عملية تبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة القرصنة. شملت هذه، على سبيل المثال، إنشاء "شبكة تنفيذية تحت رعاية مبادرة "تقاسم الوعي ومكافحته The Shared Awareness and De - confliction initiative (SHADE)" عام ٢٠٠٨ كآلية للاجتماعات، تهدف إلى تنسيق الأنشطة وفض الصراع بين البلدان والاتلافات التي تشارك في عمليات عسكرية لمكافحة

(٦٢) انظر، قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠٢٠ لعام ٢٠١١. حيث إنه اعتباراً من تموز/ يوليو عام ٢٠١٣، تضمنت قاعدة بيانات القرصنة معلومات عن أحداث القرصنة، أسلحة القراصنة والحسابات المصرفية، الممولين المشتبه بهم والمفاوضين وغير ذلك.

See, Pierre St. Hilaire, "Somali Piracy: Following the Paper Trail", pp. 6-7. Available on: <http://www.indabook.org/preview/wFRpROpCeEG61vKXT27rkKOSjNEKTE7qhXK-MXdNpRo/Somali-Piracy-Following-the-Paper-Trail-Marine-Counter.html?query=Modern-Piracy-Facts> (5 Oct. 2014).

(63) See, Anne-Marie Slaughter, "A New World Order", (2004, Princeton University Press). Available on: <http://pup.princeton.edu/chapters/i7712.html> (10 Sep. 2014).

(64) Kal Raustiala, "The Architecture of International Cooperation: Transgovernmental Networks and the Future of International Law". 2002-2003. Available on: <http://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/vajint43&div=8&id=&page=7> (7 Oct. 2014).

[د. حنان نايف ملاعب]

القرصنة في خليج عدن وغرب المحيط الهندي<sup>(٦٥)</sup>، كما تم إنشاء ثلاثة مراكز<sup>(٦٦)</sup> لتبادل المعلومات ضمن "مدونة سلوك جيبوتي"<sup>(٦٧)</sup>.

أثار هذا التعدد والانتشار لشبكات تبادل المعلومات الجديدة عدداً من التحديات، لأنها يمكن أن تخلق بلبلة بشأن الشبكة التي ينبغي استخدامها، والكيان الذي ينبغي التعامل معه في حالات معينة. هذه المشكلة تكون أكثر حدة بالنسبة للجهة المقتنية للمعلومات والتي تريد أن تشارك بها مع الغير لكنها ليست معتادة على التواصل مع كيانات من تخصصات أخرى. مثال ذلك، عندما تود شركة شحن خاصة إبلاغ المعلومات للشرطة مثلاً.

بالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تؤدي كثرة الشبكات إلى إحداث إشكاليات تتعلق بتعميم عنصر المعلومات. فمن جهة، تعميم أمر ما في وقت واحد في شبكات مختلفة، قد يؤدي إلى تلقي المستخدمين الذين يرتبطون معاً بهذه الشبكات لذات المعلومة أكثر

(65) See information on SHADE on the Ocean beyond Piracy website at: <http://oceansbeyondpiracy.org/matrix/activity/shared-awareness-and-deconfliction-shade> (10 Oct. 2014).

(٦٦) صدر قرار جمهوري يمني برقم (١٣٧) لسنة ٢٠١٣ بإنشاء المركز الإقليمي البحري لتبادل المعلومات في اليمن. أتى هذا المركز تنفيذاً لما نصت عليه مدونة سلوك جيبوتي بشأن قمع القرصنة والسطو المسلح اللذين يستهدفان السفن غربي المحيط الهندي وخليج عدن الواقعة من ٢٠ دولة من دول الإقليم. الهدف من إنشاء المركز هو تعزيز تبادل المعلومات عن حوادث القرصنة والسطو المسلح ضد السفن بين دول الإقليم ومراكز تبادل المعلومات والمنظمة البحرية، وتسهيل استلام وإيصال المعلومات المتعلقة بهذه الحوادث وتعميمها ونشرها بغرض كشف المجرمين ومقاضاتهم، إضافة إلى حث دول الإقليم على إبرام الاتفاقيات مع المنظمة البحرية والمنظمات الدولية في مجال تبادل المعلومات ومكافحة وجمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن. يضم المركز في عضويته عشر دول إلى جانب اليمن هي مصر والأردن والسعودية والإمارات المتحدة وعمان والسودان والصومال وجيبوتي. راجع: "قرار جمهوري بإنشاء المركز الإقليمي البحري لتبادل المعلومات لتعزيزاً لمكافحة القرصنة والإرهاب"، نشر بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٣ على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.almashhad-alyemeni.com/news29631.html#sthash.L1HaqEnJ.dpuf> (29 June 2015).

(٦٧) تم إنشاء هذه "المراكز" في كينيا، تنزانيا، واليمن - انظر المادة (٨) من "مدونة سلوك جيبوتي". متوفرة على:

<http://www.imo.org/OurWork/Security/PIU/Documents/DCoC%20Arabic.pdf> (13 Oct. 2014).

من مرة. بالتالي يمكن أن تُثقل هذه التعددية كاهل نظام المعلومات ومستخدميها، فضلاً عن أنها يُمكن أن تُضعف قيمة وأهمية المصادر. من جهة أخرى، هناك أمر آخر شائع جداً يُحتمل أن يكون أكثر خطورة، يتعلق بالحالة التي قد تعمل فيها الشبكات في "دائرة مغلقة" دون أي تنسيق بين بعضها البعض، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان معلومات ثمينة بسبب هيكلية هذه الشبكات وكيفية ربطها معاً. كما يمكن أن يصبح للوضع عواقب أخطر، إذا ما تم تعميم معلومة معينة في شبكة واحدة دون أن تعمم في باقي الشبكات، عندها تصبح مثل هذه المعلومة بمثابة القطعة المفقودة من اللغز الذي تحاول كيانات مرتبطة بشبكات أخرى حله.

بالإضافة لما تقدم، أشار السيد/ سانت هيلير Mr. St. Hilaire رئيس "فرقة الإنترنت للقرصنة البحرية" إلى أنواع أخرى من التحديات المرتبطة بتبادل المعلومات، قائلاً "أن هناك كمية كبيرة من المعلومات عن شبكات القرصنة، لكنها مجزأة، وفي حوزة جهات لها القليل من الخبرة في تجربة العمل معاً عن كثب. على سبيل المثال، قد تكون المعلومات عن هجمات القرصنة والمسؤولين عنها في حوزة القوات المسلحة، وقد تكون المعلومات التكميلية حول الهجمات نفسها في حيازة دولة العلم ومالك السفينة ووكالات إنفاذ القانون المحلية وأفراد الطاقم والرهائن والجهات الفاعلة الخاصة التي تجري المفاوضات للحصول على فدية<sup>(68)</sup>". وأضاف أن "ضعف الاتصالات بين أصحاب السفن والقوات البحرية، ووكالات إنفاذ القانون يعني أنه من الصعب وضع تصور كامل لما يحدث في هجمات القراصنة"<sup>(69)</sup>.

نتيجةً لوجود هذه التحديات، تم اقتراح حل لخصر تدفق المعلومات المعنية بمكافحة القرصنة البحرية، تمثل بإنشاء "آلية واحدة مشتركة لتقاسم المعلومات"،

(68) For further information on the database, see: Pierre St. Hilaire, op cit., pp. 6-7.

(69) See, ibid, pp 6-7.



على أن تعمل هذه الآلية على مستويين:

**الأول، يتم على الصعيد الوطني،** إذ ينبغي أن يُعَيَّن في كل بلد نقطة اتصال واحدة "سلطة مركزية"، لتسهيل التنسيق بين الوكالات المحلية<sup>(٧٠)</sup> والتواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين. ذلك لأن تعيين "سلطة مركزية" أصبح أمراً مألوفاً في المسائل المتصلة بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية<sup>(٧١)</sup>، كونها أثبتت فعاليتها في منع الازدواجية في العمل وفي التغلب على الحواجز اللغوية وفي إقامة العلاقات الشخصية غير الرسمية، بالتالي باتت تشكل "السلطة المركزية" عاملاً رئيسياً في تيسير التعاون الدولي الفعال في الوقت المناسب.

**الثاني، على الصعيد الدولي،** تم فعلاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إنشاء جهة ترأسها إيطاليا عُرفت بـ "المجموعة (٥)" تحت رعاية "مجموعة الاتصال حول

(٧٠) حول أهمية التنسيق على الصعيد المحلي، ذكر بريان ويلسون بأن: "في هذا السياق [من القرصنة الصومالية]، يعتبر التعاون بين الدول أمراً حاسماً. كما تثبت الجهود التي بذلت مؤخراً لقمع القرصنة أن التعاون داخل كل دولة من الدول له نفس الدرجة من الأهمية. وقد تنطوي عمليات الأمن البحري على التعاون والتنسيق الواسع بين مختلف الوكالات الحكومية إذا أُريد لها أن تنجح".

See, Brian Wilson, "Reshaping maritime security cooperation: the importance of interagency coordination at the national level," Modern Piracy – Legal Challenges and Responses, pp. 202. Available at:

[http://books.google.com.qa/books?id=2ikikVK6AZQC&pg=PA202&lpg=PA202&dq=Brian+Wilson,+E2%80%9CReshaping+maritime+security+cooperation:+the+importance+of+interagency+coordination+at+the+national+level&source=bl&ots=oa6qoVUoBb&sig=o6KDCRIWtrFoDUQunAA-8DangVk&hl=ar&sa=X&ei=hS0-VLvPA8GtaYPIgpgK&redir\\_esc=y#v=onepage&q=Brian%20Wilson%2C%20E2%80%9CReshaping%20maritime%20security%20cooperation%3A%20the%20importance%20of%20interagency%20coordination%20at%20the%20national%20level&f=false](http://books.google.com.qa/books?id=2ikikVK6AZQC&pg=PA202&lpg=PA202&dq=Brian+Wilson,+E2%80%9CReshaping+maritime+security+cooperation:+the+importance+of+interagency+coordination+at+the+national+level&source=bl&ots=oa6qoVUoBb&sig=o6KDCRIWtrFoDUQunAA-8DangVk&hl=ar&sa=X&ei=hS0-VLvPA8GtaYPIgpgK&redir_esc=y#v=onepage&q=Brian%20Wilson%2C%20E2%80%9CReshaping%20maritime%20security%20cooperation%3A%20the%20importance%20of%20interagency%20coordination%20at%20the%20national%20level&f=false) (21 Oct. 2014).

(٧١) قارن مدونات السلوك المذكورة أعلاه المعتمدة في جيبوتي والكاميرون، والمادة (٣٢) القانون الأساسي للإنتربول، التي نصت على أن على كل دولة عضو أن تعين هيئة لتخدم كمكتب مركزي وطني. على أن تضمن هيئة التنسيق الاتصال مع: (أ) الإدارات المختلفة في البلد، (ب) الهيئات في الدول الأخرى (ج) الأمانة العامة للمنظمة). انظر، القانون الأساسي للإنتربول، الحاشية (٨٢).

See, <http://www1.umn.edu/humanrts/arab/CorgCRIME.html>

<http://www.unodc.org/documents/treaties/UNTOC/Publications/TOC%20Convention/TOCebook-e.pdf>. (16 Oct. 2014).

القرصنة قبالة سواحل الصومال Contact Group on Piracy off the Coast of Somalia” لتحقيق في التدفقات المالية المتصلة بالقرصنة. تركز هذه المجموعة عملها على كيفية النهوض بتبادل المعلومات دولياً بين الجهات الصناعية والسلطات الحكومية لتعطيل القراصنة، وتعمل مع شركاء رئيسيين آخرين مثل الإنترنت ووكالات إنفاذ القانون الوطنية ووكالات الادعاء المتابعة لتحقيق ملاحقة القرصنة، كما تعمل مع البنك الدولي لتحقيق فهم أفضل لكيفية تدفق الأموال غير المشروعة المرتبطة بالقرصنة البحرية في المنطقة<sup>(٧٢)</sup>. وقد أوصت هذه المجموعة "باعتقاد نقطة واحدة للاتصال في كل بلد لتعزيز عملية التنسيق المحلي وتسهيل الاتصال مع القطاع الخاص"<sup>(٧٣)</sup>. أما فيما يتعلق بالاتصالات التي تتعلق بالتدفقات المالية، فقد حددت المجموعة العاملة (٥) "الإنترنت" النقطة الدولية الرئيسية للاتصال مع صناعة النقل البحري لتبادل المعلومات، لتعزيز قدرة المجتمع الدولي على تعريف وتحديد موقع ومقاضاة القراصنة ومنظمي عملهم ومموليهم.

كذلك، تم إنشاء "الصندوق الاستئماني الدولي International Trust Fund" بمبادرة من اليابان، لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. حث هذا الصندوق الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول المتضررة من القرصنة على أن تسهم فيه<sup>(٧٤)</sup>. وبالفعل، قدم الصندوق الاستئماني التمويل لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة بهدف تعزيز القدرة الإقليمية على محاكمة الأشخاص المشتبه بأنهم قراصنة وسجن المدانين منهم وفقاً للقانون الدولي لحقوق

(72) See: <http://www.thecgps.org/work.do?action=workAd>. (23 Sep. 2014).

(٧٣) انظر تقرير الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن عام ٢٠٢٠، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢. متوفر على: [http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s\\_2012\\_783.pdf](http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2012_783.pdf). (18 Sep. 2014).

(٧٤) راجع، قرار مجلس الأمن رقم (١٩٥٠) عام ٢٠١٠ الذي أعتد في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠.

[د. حنان نايف ملاعب]

الإنسان المعمول به<sup>(٧٥)</sup>. كما "قام الصندوق الاستئماني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بإنشاء "برنامج دعم الرهائن" لتقديم الدعم إلى الرهائن خلال فترة الإفراج عنهم وعودتهم إلى أوطانهم، وإلى أسرهم طوال مدة الاحتجاز"<sup>(٧٦)</sup>.

بهذا، يمكن القول إن الهياكل الدولية والإقليمية القائمة بالفعل لتبادل المعلومات والمتعلقة بالقرصنة، تقدم الدعم الكافي وتلبي الحاجة إلى تبادل المعلومات. إلا أنه نظراً لإنشاء الكثير من مراكز المعلومات والشبكات، ولأن تحديد نقطة واحدة للاتصال فيما بينها ليس بالأمر السهل، ينبغي النظر في إدماج عمل هذه المراكز عن طريق تطبيق نموذج التشغيل المتداخل لخلق "شبكة شبكات"، بحيث يضمن أن يتج عن البحث في نظام معين ردود من جميع الشبكات المترابطة الأخرى، ويجنب الحاجة إلى التحقق من كل نظام على حدة. أي أننا ندعو إلى ضرورة التنسيق بين الشبكات الموجودة وتقييم القيمة المضافة لأي مركز أو شبكة مزع منشأها، حتى لا يفاقم هذا الإنشاء المشاكل القائمة بالفعل.

## المطلب الثاني:

### تحديات تتصل، بالجهات المعنية بمكافحة القرصنة البحرية

نظراً لأن أعمال القرصنة تجري في أعالي البحار، تتطلب مكافحتها أكثر من "التعاون النموذجي" للشرطة وللمدعين العامين، أي أكثر من التعاون المتعارف عليه في جرائم القانون العادي التي تحدث على اليابسة. لذا، سوف نتناول في هذا المطلب التحديات التي تنجم عن دور القوات البحرية في مكافحة القرصنة، ودور الجهات الأخرى

(٧٥) "بذل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوداً دعماً لمساعي تعزيز قدرة نظام السجون في الصومال، بما في ذلك السلطات الإقليمية، على سجن القراصنة المدانين تماشياً مع القانون الدولي المنطبق لحقوق الإنسان". انظر، قرار مجلس الأمن رقم (١٨٩٧) لعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ٣.  
(٧٦) راجع: قرار مجلس الأمن رقم (٢١٢٥) لعام ٢٠١٣ الذي اتخذته بشأن الصومال في جلسته رقم ٧٠٦١.

الفاعلة في ذات الموضوع.

## الفرع الأول:

### دور القوات البحرية في مكافحة القرصنة البحرية

يستلزم التعاون الدولي المطلوب لمكافحة القرصنة البحرية مشاركة القوات البحرية ككيانات خط مواجهة أمامي، لقدرتها على منع الهجمات وجمع المعلومات التي يمكن أن تسهل الملاحقة القضائية. إلا أن واقع ممارسة العمليات التي لها طبيعة إنفاذ القانون من قبل البحريين في مكافحة القرصنة البحرية خلق مشاكل معينة تتعلق بتبادل المعلومات، إذ أدى الدور القيادي الذي اتخذته القوات البحرية في مكافحة القرصنة - لا سيما في المراحل الأولى لمكافحتها قبالة سواحل الصومال - إلى تغاضي المجتمع الدولي عن دور هيئات إنفاذ القانون، لأن فعل القوات البحرية قبل نهاية عام ٢٠٠٨ تحول لنموذج إنفاذ قانون. لذلك، اعتمد مجلس الأمن في جلسته رقم ٦٤٢٩ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ قراراً برقم (١٩٥٠) تعلق بالقرصنة قبالة ساحل الصومال<sup>(٧٧)</sup>. أشار فيه بشكل واضح إلى دور المنظمات الدولية مثل الإنتربول والشرطة الأوروبية العاملة في مجال مكافحة القرصنة للقيام بهذا الدور. حيث أكد هذا القرار على أهمية مواصلة تعزيز جمع الأدلة عن أعمال القرصنة والحفاظ عليها وإحالتها إلى السلطات المختصة، ورحب بالعمل الجاري من قبل المنظمة البحرية الدولية<sup>(٧٨)</sup> والإنتربول والجماعات الصناعية في وضع إرشادات للبحارة للمحافظة على مسرح الجريمة عقب أعمال القرصنة، وحث أيضاً

(٧٧) راجع، قرار مجلس الأمن رقم (١٩٥٠) لعام ٢٠١٠، الذي أُنْصِفَ في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠. (٧٨) فمثلاً، "قامت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بتشغيل قاعدة بيانات عالمية خاصة بالقرصنة توحيد المعلومات المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وتيسر وضع تحليلات يمكن الاستناد إليها لاتخاذ إجراءات إنفاذ القانون". راجع: قرار مجلس الأمن رقم (٢١٢٥) لعام ٢٠١٣، مرجع سابق، ص ١٢.

[د. حنان نايف ملاعب]

الدول على التعاون مع الإنتربول ومكتب الشرطة الأوروبي، لمواصلة التحقيق الدولي في الشبكات الإجرامية الضالعة في أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال<sup>(٧٩)</sup>، بما في ذلك تلك المسؤولة عن التمويل غير المشروع والتسهيل له<sup>(٨٠)</sup>.

بناء على هذا القرار، تزايد الاعتراف بالحاجة إلى إشراك جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة - بما في ذلك دوائر إنفاذ القانون - كجزء من "نموذج تعاون كلي متعدد التخصصات" لمكافحة القرصنة البحرية. إذ بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم (١٩٥٠) الآنف الذكر، حدثت أمور أخرى ساهمت في التحول الإيجابي في نهج الصكوك التالية، فمثلاً:

أولاً، تم اعتماد قرار لمجلس الأمن برقم (١٩٧٦) اتخذته في جلسته رقم 6512 المعقودة في 11 نيسان/ أبريل ٢٠١١ بشأن الحالة في الصومال، تصرف فيه مجلس الأمن بموجب "الفصل السابع" من "ميثاق الأمم المتحدة"، حيث:

١) دعا الدول، منفردة أو بالتعاون مع المنظمات الدولية الإقليمية، ومع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة والإنتربول، لدراسة الإجراءات المحلية للحفاظ على الأدلة ولمساعدة الصومال ودول أخرى في المنطقة في تعزيز قدراتها في إنفاذ قانون مكافحة القرصنة، كما

(٧٩) علماً أن إشراك قوات الشرطة في مكافحة القرصنة البحرية كانت قد وضعت سابقاً، وذلك عندما بدأت الحالة قبالة ساحل الصومال تتدهور. انظر، على سبيل المثال "قانون الممارسة للتحقيق في جرائم القرصنة والسطو المسلح ضد السفن"، الذي اعتمدته "جمعية المنظمة البحرية الدولية" بالقرار رقم (A.922(22)) في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠١. حيث كان من بين النقاط المدرجة في هذا القانون "إشراك المنظمات ذات الصلة (مثل الإنتربول) في مرحلة مبكرة، إمكانية أن تخلق الأدلة المتراكمة من حالات مختلفة فرصاً للتعرف على الجناة، ضرورة البحث في قواعد البيانات المناسبة، وأهمية الاتصال بالإنتربول للمعلومات عن المجرمين (لهم إدانات سابقة مثلاً)".

(٨٠) حيث "حث قرار مجلس الأمن رقم (١٩٥٠) لعام ٢٠١٠ جميع الدول على اتخاذ الإجراءات المناسبة بموجب قوانينها المحلية القائمة لمنع التمويل غير المشروع لأعمال القرصنة وغسل العائدات المتأتية منها". راجع، قرار مجلس الأمن رقم (١٩٥٠) عام ٢٠١٠.

(٢) شدد على أهمية مواصلة تعزيز جمع الأدلة والحفاظ عليها وإحالتها إلى للسلطات المختصة، و

(٣) حث الدول والمنظمات الدولية لتبادل الأدلة والمعلومات لأغراض إنفاذ قانون لمكافحة القرصنة بغية ضمان إجراء فعال<sup>(٨١)</sup>.

ثانياً، سلط قرار آخر لمجلس الأمن برقم (٢٠٢٠) عام ٢٠١١ - ورد معنا آنفاً - الضوء على أهمية تقاسم المعلومات مع الإنتربول ومكتب الشرطة الأوروبية (اليوروبول Europol)، لأغراض التحقيق مع المسؤولين عن تمويل وتسهيل الاتجار غير المشروع<sup>(٨٢)</sup>.

ثالثاً، تم تعديل "قرار مجلس الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٨" على "العملية

(٨١) انظر، قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٦) لعام ٢٠١١، الذي أُعتمد في ١١ أبريل ٢٠١١.  
(٨٢) حول هذا القرار، قال الأمين العام للإنتربول السيد رونالد ك. نوبل: "يشكل هذا القرار الجديد لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تطوراً كبيراً من حيث إقرار الدور المحوري لتبادل المعلومات عبر الإنتربول بهدف مكافحة الشبكات الإجرامية الضالعة في القرصنة البحرية". وأضاف قائلاً: "يعترف هذا القرار بأن أجهزة إنفاذ القانون الدولية توفر صلة الوصل الأساسية بين الاعتقالات التي تُجرى في إطار العمليات العسكرية وبين التحقيق بشأن القراصنة وشبكات الإجرام المتصلة بهم ومقاضاتهم". راجع: "الأمم المتحدة تحت على التعاون مع الإنتربول لتعزيز مكافحة القرصنة البحرية"، متوفر على:

<http://www.interpol.int/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2011/PR096/> (12 Oct. 2014).

[د. حنان نايف ملاعب]

أتالانتا"<sup>(٨٣)</sup>، وهي عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية قبالة سواحل الصومال<sup>(٨٤)</sup>. حيث أشار الإطار المعدل للقرار على نحوين إلى:

(١) ضرورة جمع البيانات بما في ذلك الخصائص المحتملة للمساعدة في تحديد هوية المشتبه في القرصنة، مثل بصمات الأصابع<sup>(٨٥)</sup>، و

(٢) وجوب تعميم المعلومات عبر قنوات الإنترنت والتحقق من البيانات الشخصية المتعلقة بالمشتبه فيهم، بما في ذلك بصمات الأصابع وغيرها من المعارف (الاسم، تاريخ الميلاد، إلخ...)<sup>(٨٦)</sup>.

(٨٣) هناك عدة قرارات لمجلس الاتحاد الأوروبي، وهي: قرار (CFSP) ٤٤١/٢٠١٥ بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ المعدل والموسع لنطاق القرار CFSP/٩٦/٢٠١٠ على البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي للإسهام في تدريب قوات الأمن الصومالية. قرار المجلس CFSP/٨٢٧/٢٠١٤ بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٤ بتعديل العمل المشترك CFSP/٨٥١/٢٠٠٨ على عملية جيش الاتحاد الأوروبي للمساهمة في ردع ومنع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة الساحل الصومالي. قرار مجلس CFSP/٤٨٥/٢٠١٤ بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٤ المعدل للقرار CFSP/٣٨٩/٢٠١٢ على بعثة الاتحاد الأوروبي في بناء القدرات البحري الإقليمي في القرن الأفريقي. راجع: [http://www.parliament.gv.at/PAKT/EU/XXV/EU/06/21/EU\\_62111/imfname\\_10543107.pdf](http://www.parliament.gv.at/PAKT/EU/XXV/EU/06/21/EU_62111/imfname_10543107.pdf) (29 June 2015).

(٨٤) قامت دول الاتحاد الأوروبي بالشروع في عملية جوية وبحرية أمام الساحل الصومالي لمراقبة السواحل البحرية الصومالية التي يشن منها القرصنة هجومهم على السفن التجارية، تنفيذاً لقرار مجلس الاتحاد الأوروبي الصادر في ٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ والقاضي بإطلاق عملية عسكرية للمساهمة في مكافحة القرصنة قرب السواحل الصومالية، وقد سميت بعملية "يونا فور الصومالية" "أتالانتا" EU NAVFOR "Somalie – operation "Atalante". كان لتلك العمليات ثلاثة أهداف رئيسية: الأول، مرافقة سفن برنامج الأغذية العالمي التي تنقل مساعدات إنسانية إلى الصومال، وخاصة مقديشو. والثاني، توفير قدر من الحماية لجميع السفن التي تبحر قبالة السواحل الصومالية، والثالث، السعي إلى توفير مستوى من المراقبة ضد أعمال القرصنة قرب تلك السواحل وردعها. راجع: مصطفى بخوش، "القرصنة البحرية في خليج عدن.. الخلفيات والرهانات"، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٣٦٩، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ١١٥.

(٨٥) سبق أن أدى التعاون بين الإنترنت واليوروبول في مجال تبادل المعلومات وتحليل المواد المتصلة بأعمال القرصنة إلى الكشف عن روابط بين عدد من الحالات والأفراد استناداً إلى تحليل البصمة الوراثية، وبصمات الأصابع، والاتصالات الهاتفية. انظر، المرجع السابق.

(٨٦) حول هذا الموضوع، أشار المدير التنفيذي للخدمات الشرطة بالوكالة في الإنترنتبول السيد بيرند روسباخ قائلاً: "بتعين اعتماد نهج جماعي لجمع معلومات الاستخبار وحشد الموارد عن طريق إقامة شراكات استراتيجية لمكافحة القرصنة البحرية. وفي هذا الإطار، تؤدي أدوات الإنترنتبول العالمية والتعاون الذي تقيمه المنظمة مع شركاء دوليين مثل الأمم المتحدة واليوروبول دوراً حاسماً في مكافحة هذه الجريمة عبر الوطنية التي ترتكبها جماعات إجرامية منظمة وتنطوي على احتجاز رهائن ودفع فدى".

See,

<http://www.interpol.int/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2->

رابعاً، تم إدخال تحديثات على النسخة الرابعة من "إدارة أفضل لحماية الصومال ضد القرصنة-Best Management for Protection against Somalia Based Piracy" (BMP4)<sup>(٨٧)</sup>. تمثل الغرض من إصدار هذه النسخة من (BMP4)<sup>(٨٨)</sup> مساعدة السفن على تجنب، ردع أو تأخير هجمات القرصنة في "المجالات العالية المخاطر"، وجمع الخبرات والبيانات التي يتم تحصيلها من قبل القوات البحرية والعسكرية. ما يدل على أن تطبيق التوصيات الواردة في هذه النسخة المعدلة يمكن أن يشكل فرقاً كبيراً في منع السفن من أن تصبح ضحايا للقرصنة. بهذا، أضيف فصل خاص يُعنى بالتعاون بين سلطات إنفاذ القانون.

تشير كل هذه التدابير إلى بروز تحول إيجابي في الرؤية الاستراتيجية الدولية في مشاريع مكافحة القرصنة. إلا أن إمكانية إشراك دوائر عدة لإنفاذ القانون، أبرزت

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2011/PR096/ (12 Oct. 2014).

(87) See,

[http://www.mschoa.org/docs/public-documents/bmp4-low-res\\_sept\\_5\\_2011.pdf?sfvrsn=0](http://www.mschoa.org/docs/public-documents/bmp4-low-res_sept_5_2011.pdf?sfvrsn=0) (14 Oct. 2014).

(88) Best Management for Protection against Somalia Based Piracy (BMP4);

هو دليل توثيقي للسفن التجارية في مجال الدفاع عن النفس ضد القرصنة يتم إصداره وتحديثه من قبل مجموعة من شركات الشحن الدولي والمنظمات المعنية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والناو والمكتب الدولي البحري، ويتم توزيعه من قبل مركز الأمن البحري القرن الإفريقي. كما يتضمن الفصل المعنون "تدابير الحماية الذاتية" والتي تضع قائمة من الخطوات التي يمكن أن تتخذها السفينة التجارية حتى تقلل من أن تجعل نفسها هدفاً للقرصنة وتجعلها أكثر قدرة على صد هجوم القرصنة. راجع: "الاطلاع على أهم الإجراءات الدولية المتخذة لمواجهة أعمال القرصنة البحرية"، ص ١٦، متوفر على:

<http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/55668/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D9%89%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AE%D8%B0%D8%A9%20%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9%20%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%B5%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf?sequence=1> (June 29 2015).



[د. حنان نايف ملاعب]

بعض الصعاب، لا سيما فيما يتعلق بتسهيل مقاضاة القراصنة، وهي المهمة التي تقع عادة ضمن نطاق وكالات إنفاذ القانون. ذلك لأن القوات البحرية لا تملك بالضرورة الأدوات أو الخبرة اللازمة لجمع الأدلة ذات الصلة والواجبة للقيام بالإجراءات الجنائية والحفاظ عليها. كما ليس لديها قواعد بيانات جنائية يمكن أن تخزن فيها البيانات الهامة مثل المعلومات الشخصية عن المشتبه بهم، وبصمات الأصابع والحمض النووي، ومقارنتها مع البيانات الموجودة. حيث تندرج مثل هذه الخبرة والأدوات في صميم أنشطة إنفاذ القانون والشرطة الدولية. لذا، خلق النقص النسبي في مشاركة الشرطة في المراحل المبكرة فجوة أو ما يمكن تسميته "بحلقة مفقودة" بين القوات البحرية العاملة قبالة سواحل الصومال ودوائر النيابة العامة.

بالإضافة لما تقدم، لا زالت هناك بعض التعقيدات المتصلة بتبادل المعلومات بين البحريين وهيئات إنفاذ القانون، تجب معالجتها. فمثلاً، يميل البحريون للإشارة للبيانات التي يجمعونها على أنها "معلومات سرية"، الأمر الذي يشكل عوائق خطيرة على المستويين الوطني والدولي. فمثلاً، على المستوى الوطني، يُعيق اعتبار المعلومات سرية، استخدام البيانات للملاحقة القضائية. كذلك هو الحال في سياق التعاون الدولي مع الكيانات الدولية (البلدان أو المنظمات الدولية) التي لا تملك في بعض الأحيان إمكانية الوصول إلى معلومات سرية. لمعالجة هذا الأمر، بات ينبغي أن يحكم عمليات القوات البحرية نهج مختلف عند قيامها ببعثات ذات طابع إنفاذ القانون تتعلق بأنشطة لمكافحة القرصنة البحرية. ذلك لأن حجب المعلومات الهامة مثل بصمات الأصابع لمن يُشتبه بأنهم قراصنة عن وكالات إنفاذ القانون، لا يتوافق مع الالتزام العام بتبادل المعلومات في هذا الموضوع. لذا، تعالج هذه المسألة عادة من خلال المناقشات، التي أدت مثلاً إلى إبرام اتفاق تجريبي بشأن تبادل المعلومات

بين منظمة حلف شمال الأطلسي والانتربول<sup>(٨٩)</sup>.

تحد آخر يواجه التعاون في مكافحة القرصنة البحرية، يتمثل بجواز ألا يتعاون الانتربول مع القوات البحرية، نظراً لنص المادة (٣) من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الانتربول الذي "يمنع منعاً باتاً المنظمة القيام بأي تدخل بالأنشطة ذات الصبغة السياسية، والعسكرية، والدينية أو العرقية"<sup>(٩٠)</sup>. إذ يمكن أن تؤدي القراءة العادية لهذه المادة إلى الاستنتاج بأن الانتربول لا يجب أن يتبادل أي معلومات مع القوات البحرية أو مع المنظمات التي تعمل قبالة ساحل الصومال مثل منظمة حلف شمال الأطلسي<sup>(٩١)</sup>. بالرغم من ذلك، خلص الانتربول إلى أنه ما دام الغرض وطبيعة التعاون تقتصر على تعزيز التعاون بين الشرطة الدولية وهيئات إنفاذ القانون، فإن نص المادة (٣) لا يمنع من القيام بذلك. تأسيساً على هذا التفسير الوظيفي للمادة (٣) يُسمح من حيث المبدأ بتدفق البيانات من الانتربول للقوات البحرية، كما يسمح بأن يشارك الانتربول مع القوات البحرية المنتشرة في المحيط الهندي في بعض المعلومات، مثل ألبوم صور من يشتبه بأنهم قراصنة. حيث يمكن للمعلومات الواردة في ألبوم الصور التي جمعها الانتربول من الدول الأعضاء، مساعدة القوات البحرية في تحديد القراصنة الصوماليين، كما يحتمل أن تدعم قرار

(89) See "INTERPOL and NATO cooperation set to boost global efforts against maritime piracy", 6 October 2012. Available on [http://www.interpol.int/en/Internet/News-and-media/News-media-releases/2012/N2012\\_1006](http://www.interpol.int/en/Internet/News-and-media/News-media-releases/2012/N2012_1006). (17 Sep. 2014).

(٩٠) راجع، "القانون الأساسي الانتربول" ٣ يونيو/ حزيران ١٩٥٦، المادة (٣)، متوفر على: <http://www.interpol.int/About-INTERPOL/Legal-materials/The-Constitution>. (17 Sep. 2014).

(٩١) من الجدير بالذكر، أن منظمة حلف شمال الأطلسي لها دور بارز في مكافحة القرصنة البحرية، فمثلاً اتخذت هذه المنظمة القرار رقم (١٨٣٨) عام ٢٠٠٨ والقرار رقم (١٨١٦) عام ٢٠٠٨ بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، حول جملة أمور، منها حراسة سفن برنامج الأغذية العالمي". راجع: قرار مجلس الأمن رقم (١٨٤٦) لعام ٢٠٠٨ الذي اتخذته في جلسته ٦٠٢٦ المعقودة في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٤.

القوات البحرية باحتجاز المشتبه بهم انتظاراً لإجراء مزيد من التحقيقات.

## الفرع الثاني:

### دور القطاع الخاص في مكافحة القرصنة

هناك أطراف مهمون آخرون لهم دور أيضاً في مكافحة القرصنة البحرية، معظمهم من القطاع الخاص، مثل: أصحاب السفن والمشغلين وشركات التأمين... وغيرهم. دور هؤلاء مهم بشكل خاص في تبادل المعلومات، لأنهم يستطيعون الوصول إلى البيانات الحاسمة ولقدرتهم على تمكين الشرطة من جمع الأدلة. بالرغم من ذلك، فإن التعاون وتبادل المعلومات بين القطاع الخاص وهيئات إنفاذ القانون لم يكن يوماً سلساً، خاصة في ما يتعلق بتقرير ما بعد حادث القرصنة، والمحافظة على مسرح الجريمة بغرض جمع الأدلة، وتسهيل المقابلات مع طاقم السفن المختطفة<sup>(٩٢)</sup>. إذ من المألوف وجود حالات يتم فيها تنظيف السفن بواسطة أطقمها فور الإفراج عنهم من القراصنة وقبل اتخاذ أي إجراء لإنفاذ القانون، بالتالي يتم تدمير الأدلة لأي تحقيق محتمل على مسرح الجريمة. غير أن التعاون المباشر مع شركات النقل البحري أثبت إمكانية التغلب على هذه العقبة. فعلى سبيل المثال، عقب الإفراج عن ناقلة النفط المختطفة "إيرين SL" في نيسان/أبريل ٢٠١١، أرسل الإنتربول فوراً إلى السفينة "فريق استجابة للحوادث" (Incident Response Team (IRT)، وتم دعم الفريق من قبل "دائرة الشرطة في جنوب إفريقيا"، كما تم التنسيق مع "الاتحاد

(٩٢) انظر، قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٧٧) عام ٢٠١٢، (الذي اتخذته المجلس في جلسته ٦٨٦٧، المعقود في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بشأن الحالة في الصومال - القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال) والذي شدد فيه مجلس الأمن على "أهمية مواصلة تعزيز جمع الأدلة والحفاظ عليها وإحالتها إلى السلطات المختصة بمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال". كذلك رحب مجلس الأمن الدولي "بالعمل الجاري للجماعات المنظمة البحرية الدولية، والإنتربول، والجماعات الصناعية في تطوير إرشادات للبحارة للمحافظة على مسرح الجريمة عقب أعمال القرصنة، وإذ يلاحظ أهمية الملاحقة القضائية الناجحة لأعمال القرصنة لتمكين البحارة من إعطاء الأدلة في الإجراءات الجنائية".

الأوروبي للقوة البحرية (European Union Naval Force (EU NAVFOR) في جمع الأدلة التي ساعدت في وقت لاحق اليونان في إجراء أول محاكمة في قضية القرصنة<sup>(93)</sup>. فتح هذا النجاح الطريق أمام الإنتربول لقيادة فرق مماثلة للاستجابة للحوادث لجمع الأدلة من مسرح الجريمة واستجواب الرهائن عقب إطلاق سراحهم، حيث نفذ الإنتربول اعتباراً من تموز/ يوليه عام ٢٠١٣ أكثر من ٦ "فرق استجابة للحوادث" عقب الإفراج عن السفن التي اختطفها قراصنة صوماليون. وفي ذات الشهر - يوليو ٢٠١٣ - تولى الإنتربول أيضاً أول "فريق استجابة للحوادث" على متن السفينة التي هاجمها القراصنة في خليج غينيا.

عقبة إضافية تبرز هنا، تتعلق بالفجوة في الثقة بين قطاع النقل البحري والكيانات الأخرى، لا سيما السلطات الحكومية، منها ما يقع مثلاً بين القوات البحرية ووكالات إنفاذ القانون. تتصل هذه العقبة بتبادل المعلومات لدفع الفدية، حيث تجري عادة مفاوضات حول دفع الفدية مباشرة بين القراصنة أو ممثليهم وشركة النقل البحري. في سياق هذه المفاوضات يمكن الحصول في كثير من الأحيان على أسماء المفاوضين، أو على معلومات ذات صلة بمستقبل التحقيق والادعاء وأرقام الهواتف وغيرها... غير أن شركة النقل البحري عادة ما تتردد في مشاركة مثل هذه المعلومات مع السلطات الحكومية بحجة أنها معلومات تجارية حساسة. يُستمد تقييم القوات البحرية للمعلومات بأنها تجارية حساسة، من افتراضها بأن تبادل المعلومات قد يُحبط المفاوضات الجارية حالياً أو التي ستتم في المستقبل، أو من خوفها تجريم إجراءات ممثلي النقل البحري عندما يتم دفع الفدية للقراصنة.

(93) See "Greece to prosecute first maritime piracy case with evidence gathered by INTERPOL team", 12 December 2012. Available on: <http://www.interpol.int/fr/News-and-media/News-media-releases/2012/PR098>. (19 Sep. 2014).

[د. حنان نايف ملاعب]

للتغلب على فجوة الثقة هذه، على القطاع الخاص تزويد "قواعد البيانات الجنائية الدولية" بالمعلومات ذات الصلة، حتى تُستخدم في التقارير التحليلية المستقبلية وفي مقاضاة الأشخاص الرئيسيين من القراصنة. في مقابل ذلك، من المهم أن يتلقى القطاع الخاص تغذية مرتجعة على المعلومات التي يقدمها إلى السلطات الحكومية، حتى يدرك مدى تقدير تعاونه ويستمر فيه.

## الخاتمة

تشكل القرصنة البحرية مخاطر كبيرة على المجتمع الدولي، غير أن العامل الرئيسي لنجاح عمليات مكافحتها يكمن في الالتزام بالتعاون بين الدول والمنظمات الدولية العالمية والإقليمية والقطاع الخاص. الأساس القانوني لمثل هذا التعاون الدولي موثق في مختلف الصكوك الدولية والمبادئ العامة للقانون الدولي، ويستلزم من الدول التقيد بواجب الحرص على بذل "أفضل الجهود" التي تستتبع في سياق أعمال القرصنة البحرية ممارسة الجهود المخلصة والمنسقة والاستباقية.

بهذا نعي أن القرصنة البحرية لم يتم التخلص منها حتى وقتنا الحاضر، الأمر الذي يفتح أمام الدول والمنظمات الدولية العالمية والإقليمية، فرصة هامة للقضاء على هذه الجريمة عبر التزامها بالتعاون الدولي الفعال، باستخدام آليات التعاون ومن بينها تبادل المعلومات والبيانات ذات الصلة، علماً أن تبادل المعلومات هو أحد الواجبات المحددة ضمن الالتزام العام بالتعاون. لذلك ينبغي أن يتم تبادل المعلومات بشكل منتظم بين جميع الجهات الفاعلة والمعنية بمكافحة القرصنة، كما يجب أن يتم تطبيق القيود التي تحول دون تبادل المعلومات وهي التي تستند إلى الأمن الوطني على أساس استثنائي فقط. إلا أن الاحتجاج بـ "الأمن الوطني" ليس هو العقبة الوحيدة التي يمكن أن تواجه التعاون لمكافحة القرصنة البحرية، ذلك أن الالتزام بالتعاون الكلي والمتعدد التخصصات لا يخلو من الصعوبات في مجال تبادل المعلومات، خاصة في ضوء حقيقة مفادها أن الأطراف الفاعلة الأساسية - القوات البحرية ووكالات إنفاذ القانون، والقطاع الخاص... وغيرها - ليست معتادة على العمل معاً. بالرغم من ذلك، تمت بنجاح في السنوات الأخيرة معالجة تحديات كثيرة ترتبط بقمع القرصنة البحرية عن طريق الالتزام بالتعاون.

للمتابعة والبناء على تلك الإنجازات، من الأهمية بمكان استمرار السعي لتأمين معالجة حاسمة لظاهرة القرصنة البحرية. لذا، ندعو الجميع إلى الالتزام بالتعاون الدولي لاجتثاث هذه الظاهرة من جذورها. تتفق دعوتنا هذه، مع دعوة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التي تضمنتها المادة (١٠٠) تحت عنوان "واجب التعاون في قمع القرصنة"، بغية إحلال السلام والأمن الدوليين. كما نقترح على الدول القيام ببعض الإجراءات التي يمكن أن تسهم إلى حد كبير في تحقيق هذا الأمر، عن طريق:

- تجريم القرصنة في قوانينها المحلية، والسعي عبر التعاون الدولي لمحاكمة الأشخاص المشتبه بأنهم قراصنة والقائمين على تيسير أعمالهم وسجن المدانين منهم، بما يتسق والقانون الدولي المعمول به، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- التعاون لإنشاء محاكم متخصصة لمكافحة القرصنة بمشاركة ودعم دولي كبير، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن الدولي برقم (٢٠١٥)- الذي اتخذته بشأن الحالة في الصومال في جلسته ٦٦٣٥ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/ ٢٠١١- على أن تكون لهذه المحاكم وفقاً لهذا القرار الولاية القضائية على المشتبه بهم وعلى من يقومون بالتخطيط لهذه الهجمات أو تنظيمها أو تيسيرها أو جني فوائدها.
- التعاون مع الكيانات الدولية والمحلية القائمة لمنع التمويل غير المشروع لأعمال القرصنة وغسل العائدات المتأتية منها.
- مواصلة التعاون مع قطاعي النقل البحري والتأمين والمنظمة البحرية الدولية، وتطوير وتنفيذ أفضل الممارسات والإرشادات التي ينبغي اتباعها

عند التعرض لهجمات أو عند الملاحة في المياه لتفادي الهجمات وتجنبها والتصدي لها. بما في ذلك، وضع أنظمة بشأن استخدام أفراد أمن مسلحين يجري التعاقد معهم من شركات خاصة على متن السفن، بهدف منع وقمع أعمال، وذلك من خلال عملية تشاورية تجري في محافل منها المنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

- إبرام اتفاقات أو ترتيبات خاصة مع البلدان المستعدة للحفاظ على القرصنة، لتيسير التحقيق مع المعتقلين ومحاكمتهم على أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، شريطة ألا تمس تلك الاتفاقات أو الترتيبات بالتنفيذ الفعال لاتفاقية سلامة الملاحة البحرية.

- التعاون لتمكين البحارة من تقديم الأدلة في الدعاوى الجنائية لكفالة نجاح المحاكمات المتعلقة بأعمال القرصنة.

- التعاون للنظر في السبل الممكنة لمساعدة البحارة الذين يقعون ضحية للقرصنة.

ختامًا نذكر، بقرار مجلس الأمن رقم (١٨٣٨) بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر على السفن قبالة سواحل الصومال، الذي اتخذ مجلس الأمن في جلسته ٥٩٨٧ المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ والذي جاء فيه "التأكيد على أن السلام والاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، أمور ضرورية لتهيئة ظروف تتيح القضاء التام على أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال" وفي أية بقعة أخرى. لتحقيق كل ذلك، لا بد من الالتزام دوماً بالتعاون الدولي.



## لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- د. أحمد أبو الوفا، "القانون الدولي للبحار"، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.
- صلاح الدين عامر، "القانون الدولي للبحار- دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢"، ط٢، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.
- د. محمد المجذوب، "القانون الدولي العام"، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣.

أبحاث منشورة:

- د. محمد بن عبدالعزيز سعد اليمني، "القرصنة البحرية- دراسة فقهية مقارنة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 28 العدد ٥.
- د. علي حسن الشرفي، "الإرهاب والقرصنة البحرية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقات الدولية"، دراسة منشورة في "الإرهاب والقرصنة البحرية"، الرياض، إصدار مركز الدراسات والبحوث - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦. (ص ٧-٧٧).
- عبدالجليل زيد المرهون، "القرصنة البحرية في المحيط الهندي وتأثيراتها في الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي ٢٠٠٨-٢٠١٢"، مجلة "رؤى استراتيجية" إصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد الأول، العدد (١)، ديسمبر ٢٠١٢.
- مصطفى بخوش، "القرصنة البحرية في خليج عدن.. الخلفيات

والرهانات"، مجلة "المستقبل العربي"، العدد ٣٦٩، نوفمبر ٢٠٠٩.

#### اتفاقيات دولية:

- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩. (تم اعتمادها في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٦٩ ودخلت حيز النفاذ في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠).
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون للبحار لعام ١٩٨٢. (تم اعتمادها في ١٠ ديسمبر ١٩٨٢ في مونتيفو باي، ودخلت حيز النفاذ في ١٦ نوفمبر ١٩٩٤).
- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية ١٩٨٨. (تم اعتمادها في روما في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٨ ودخلت حيز النفاذ يوم ١ آذار/ مارس ١٩٩٢).

#### وثائق دولية:

- تقرير "المستشار الخاص" للأمين العام المعني "بالمسائل القانونية المتصلة" بالقرصنة قبالة ساحل الصومال، ٢٥ يناير ٢٠١١، S/2011/30، الفقرة (٤٩).
- "تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه"، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثالثة والعشرون، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٤ مايو ٢٠١٣.
- "تقرير الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن عام ٢٠٢٠"، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢.
- "القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية" ٣ يونيو/ حزيران ١٩٥٦.
- "دليل الإدماج التشريعي وتطبيق الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب"، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريم، (د.م)، (د.ن)، (د.ت).

[د. حنان نايف ملاعب]

- "حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٢"، المجلد الثاني، الجزء الأول، وثائق الدورة الرابعة والثلاثين، هيئة الأمم المتحدة.
- "قانون الممارسة للتحقيق في جرائم القرصنة والسطو المسلح ضد السفن"، اعتمدته "جمعية المنظمة البحرية الدولية" بالقرار رقم (A.922(22)) في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠١.
- قرارات مجلس الأمن:**
- قرار مجلس الأمن رقم ١٨١٦ لعام ٢٠٠٨، (الذي اتخذته المجلس في جلسته ٥٩٠٢ المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن الحالة في الصومال).
- قرار مجلس الأمن رقم ١٨٤٦ لعام ٢٠٠٨، (الذي اتخذته المجلس في جلسته ٦٠٢٦ المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن الحالة في الصومال).
- قرار مجلس الأمن رقم ١٨٩٧، عام ٢٠٠٩، (الذي اتخذته المجلس في جلسته ٦٢٢٦ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بشأن الحالة في الصومال).
- قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٠، عام ٢٠١٠، (الذي اتخذته المجلس في جلسته ٦٤٢٩ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن الحالة في الصومال).
- قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٦ عام ٢٠١١. (الذي اتخذته المجلس في جلسته ٦٥١٢ المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١ بشأن الحالة في الصومال).
- قرار مجلس الأمن القرار رقم ٢٠١٨، عام ٢٠١١، (الذي اتخذته المجلس بشأن السلام والأمن في إفريقيا في جلسته ٦٦٤٥ المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بشأن الحالة في الصومال).

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠٢٠، عام ٢٠١١، (الذي اتخذته المجلس في جلسته ٦٦٦٣ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ بشأن الحالة في الصومال).
- قرار مجلس الأمن الدولي برقم (٢٠١٥)، (الذي اتخذته المجلس بشأن الحالة في الصومال، في جلسته ٦٦٣٥ المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/ ٢٠١١).
- قرار مجلس الأمن الدولي ٢٠٣٩ عام ٢٠١٢، (الذي اتخذته المجلس في جلسته ٦٧٢٧، المعقودة في ٢٩ شباط / فبراير ٢٠١٢ بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا).
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠٧٧، عام ٢٠١٢، (الذي اتخذته المجلس في جلسته ٦٨٦٧، المعقود في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ الحالة في الصومال - القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال).
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢١٢٥ لعام ٢٠١٣ - (الذي اتخذته المجلس في جلسته ٧٠٦١، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ بشأن الصومال).

#### قرارات الجمعية العامة في الأمم المتحدة:

- قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة رقم A/RES/66/231 بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١١، (في الدورة السادسة والستين، البند ٧٦ (أ) من جدول الأعمال، بشأن المحيطات وقانون البحار).
- قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة رقم A/RES/67/78 بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٣. (في الدورة السابعة والستين، البند ٧٥ (أ) من جدول الأعمال، بشأن البحار والمحيطات).

معاجم:

[د. حنان نايف ملاعب]

- جيرار كورنو، "معجم المصطلحات القانونية"، ترجمة: منصور القاضي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
- محمد أبو بكر عبد القادر الرازي، "مختار الصحاح"، (د. م.)، مكتبة المنار، (د. ت.).

- معجم "المعاني الجامع"، معجم عربي عربي، (د. م.)، (د. ن.)، (د. ت.)، متوفر على:

[http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang\\_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&word=%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86](http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name=%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&word=%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86)

#### موسوعات:

- سموحي فوق العادة، "الموسوعة السياسية والشؤون الدولية"، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٦.

#### مقالات من الانترنت:

- "الأمم المتحدة تحث على التعاون مع الإنتربول لتعزيز مكافحة القرصنة البحرية"، متوفر على:

<http://www.interpol.int/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2011/PR096/>

- "مجلس الأمن يحث المنظمات الإقليمية على لعب دور متنامٍ في أزمات العالم"، ١٣ / ١ / ٢٠١٠، متوفر على:

- <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=12343#.UXfahxXfqvE>

- قرار جمهوري بإنشاء المركز الإقليمي البحري لتبادل المعلومات تعزيزاً لمكافحة القرصنة والإرهاب"، نشر بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٣، متوفر على:

- <http://www.almashhad-alyemeni.com/news29631.html#sthash.L1HaqEnJ.dpuf>

• "الاطلاع على أهم الإجراءات الدولية المتخذة لمواجهة أعمال القرصنة البحرية"، ص ١٦، متوفر على:

<http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/55668/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A3%D9%87%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AE%D8%B0%D8%A9%20%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9%20%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%B5%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf?sequence=1>

### References in English

#### Books:

- Anne-Marie Slaughter, "A New World Order", (2004, Princeton University Press). Available on: <http://pup.princeton.edu/chapters/i7712.html>
- Brian Wilson, "Reshaping maritime security cooperation: the importance of interagency coordination at the national level," Modern Piracy – Legal Challenges and Responses. Available on: [http://books.google.com.qa/books?id=2ikikVK6AZQC&pg=PA202&lpg=PA202&dq=Brian+Wilson,+%E2%80%9CReshaping+maritime+security+cooperation:+the+importance+of+interagency+coordination+at+the+national+level&source=bl&ots=oa6qoVUoBb&sig=o6KDCRIWtrFoDUQunAA-8DangVk&hl=ar&sa=X&ei=hS0-VLvPA8GtaYPIpgK&redir\\_esc=y#v=onepage&q=Brian%20Wilson%2C%20%E2%80%9CReshaping%20maritime%20security%20cooperation%3A%20the%20importance%20of%20interagency%20coordination%20at%20the%20national%20level&f=false](http://books.google.com.qa/books?id=2ikikVK6AZQC&pg=PA202&lpg=PA202&dq=Brian+Wilson,+%E2%80%9CReshaping+maritime+security+cooperation:+the+importance+of+interagency+coordination+at+the+national+level&source=bl&ots=oa6qoVUoBb&sig=o6KDCRIWtrFoDUQunAA-8DangVk&hl=ar&sa=X&ei=hS0-VLvPA8GtaYPIpgK&redir_esc=y#v=onepage&q=Brian%20Wilson%2C%20%E2%80%9CReshaping%20maritime%20security%20cooperation%3A%20the%20importance%20of%20interagency%20coordination%20at%20the%20national%20level&f=false)
- Bruce A. Elleman, Andrew Forbes, and David Rosenberg, "Piracy and Maritime Crime - Historical and Modern Case Studies". Naval War College Press, Newport, Rhode Island, 2010.
- Herman Wijffels, Frans van den Boom and Gabi Spitz, et, al, "A New Approach to International Cooperation", Amsterdam, 30 November 2012. Available on: <http://www.ncdo.nl/sites/default/files/A%20new%20approach%20to%20international%20cooperation%202013%2001%2009.pdf>
- Kal Raustiala, "The Architecture of International Cooperation: Transgovernmental Networks and the Future of International Law". 2002-2003. Available on: <http://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/vajint43&div=8&id=&page=>
- Natalie Klein, "Maritime Security and the Law of the Sea", Oxford University Press, 2011. Available at: [http://books.google.com.qa/books?hl=ar&lr=&id=ODla01--tisC&oi=fnd&pg=PR13&dq=Natalie+Klein,+%E2%80%9CMaritime+Security+and+the+Law+of+the+Sea&ots=rZesQBcCvj&sig=Kfx8OUtCZqBSKACGU1lvZp9JzcE&redir\\_esc=y#v=onepage&q=Natalie%20Klein%2C](http://books.google.com.qa/books?hl=ar&lr=&id=ODla01--tisC&oi=fnd&pg=PR13&dq=Natalie+Klein,+%E2%80%9CMaritime+Security+and+the+Law+of+the+Sea&ots=rZesQBcCvj&sig=Kfx8OUtCZqBSKACGU1lvZp9JzcE&redir_esc=y#v=onepage&q=Natalie%20Klein%2C)

%20%E2%80%9CMaritime%20Security%20and%20the%20Law%20of%20the%20Sea&f=false

- Rutsel Sylvester J. Martha, "The Legal Foundations of Interpol" (Hart Publishing, April 2010). Available on: <http://www.hartpub.co.uk/books/details.asp?isbn=9781849460408>
- Yoshifumi Tanaka, "The International Law of the Sea", (Cambridge University Press, 2012).

#### Journals:

- Azubuike, Lawrence, "International Law Regime against Piracy", **Annual Survey of International & Comparative Law: Vol. 15: Iss. 1.** (2009). Available on: <http://digitalcommons.law.ggu.edu/annlsurvey/vol15/iss1/4>
- Helmut Tuerk, "Combating Terrorism at Sea- The Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation", Spring, 2008, *International & Comparative Law Review* 15 U. Miami Int'l & Comp. L. Rev. 337. Available at: <https://litigation-essentials.lexisnexis.com/webcd/app?action=DocumentDisplay&crawlid=1&dctype=cite&docid=15+U.+Miami+Int'l+%26+Comp.+L.+Rev.+337&srctype=smi&srcid=3B15&key=922f8efd23d0ab80bab7c17dab790b91>
- Mario Silva, "Somalia: State Failure, Piracy, and the Challenge to International Law", *Virginia Journal Of International Law*, Vol. 50:3.
- Milena Sterio, "Piracy Off the Coast of Somalia - The Argument for Pirate Prosecutions in the National Courts of Kenya, The Seychelles, and Mauritius", Cleveland State University - Cleveland-Marshall College of Law, October 26, 2012, *Amsterdam Law Forum*, Vol. 4, No. 2 (2012), pp. 104-123. Available on: [https://papers.ssrn.com/sol3/Data\\_Integrity\\_Notice.cfm?abid=2167428](https://papers.ssrn.com/sol3/Data_Integrity_Notice.cfm?abid=2167428)
- Pierre St. Hilaire, "Somali Piracy: Following the Paper Trail". Available on: <http://www.indabook.org/preview/wFRpROpCeEG61vKXT27rkKOSjNEKTE7qhxK-MXdNpRo./Somali-Piracy-Following-the-Paper-Trail-Marine-Counter.html?query=Modern-Piracy-Facts>
- Ronald K. Noble, "Prosecuting terrorism: the global challenge", a speech organized by the NYU Center on Law and Security Florence, Italy, 4 June 2004. Available on: <http://www.interpol.int/Public/ICPO/speeches/SG20040604.asp>.

#### Studies:

- Kristina Johansson, "Changes in the Views on Jurisdiction over Piracy under International Law", 2006, available on: <http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordId=1558803&fileId=1564776>
- "INTERPOL and NATO cooperation set to boost global efforts against maritime piracy", 6 October 2012. Available on [http://www.interpol.int/en/Internet/News-and-media/News-media-releases/2012/N2012\\_1006](http://www.interpol.int/en/Internet/News-and-media/News-media-releases/2012/N2012_1006).

- “Greece to prosecute first maritime piracy case with evidence gathered by INTERPOL team”, 12 December 2012. Available on: <http://www.interpol.int/fr/News-and-media/News-media-releases/2012/PR098>.

**International Documents:**

- “Corfu Channel Case (Merits)”, JCI Reports 1949.
- “Pulp Mills on the River Uruguay” (Arg. v. Uru.), International Court of Justice, Judgment, 20 April, 2010; Seabed Disputes Chamber of the International Tribunal for the Law of the Sea, Responsibilities and Obligations of States Sponsoring Persons and Entities with Respect to Activities in the Area, Advisory Opinion, (Feb. 1, 2011) [hereinafter “Responsibilities and Obligations Advisory Opinion”].

**Dictionaries:**

- “Webster’s New English”, A Merrian Webster, Beirut, Librairie Du Liban, 1982.

**Websites:**

- <http://oceansbevyondpiracy.org/matrix/activity/shared-awareness-and-deconfliction-shade>
- <http://www.imo.org/OurWork/Security/PIU/Documents/DCoC%20Arabic.pdf>
- <http://www1.umn.edu/humanrts/arab/CorrCRIME.html>
- <http://www.unodc.org/documents/treaties/UNTOC/Publications/TOC%20Convention/TOCebook-e.pdf>.
- <http://www.thecgpc.org/work.do?action=workAd>.
- <http://www.mschoa.org/docs/public-documents/bmp4-low-res-sept-5-2011.pdf?sfvrsn=0>
- [http://www.parlament.gv.at/PAKT/EU/XXV/EU/06/21/EU\\_62111/imfname\\_10543107.pdf](http://www.parlament.gv.at/PAKT/EU/XXV/EU/06/21/EU_62111/imfname_10543107.pdf)